الفصل الثاني

الأسس العامّة لانشاء نظام التصنيف

مقدمة

١ـ الأسس الفلسفية للتصنيف.

أ ـ مفاهيم أساسية

● التصور ● المقولة ● مقولات أرسطو. ● مقولات كانت. ● مقولات (فئات) رانجاناتان الأساسية. ● الحدود، الأسماء. ● التعريف. ● القسم. ● الجماعة. ● المفهوم. ● الماصدق. ● يصنف ● التصنيف. ● نظم التصنيف (أنواع). ● التقسيم.

ب ـ الأسس العامة للتصنيف المنطقي

٢ـ التصنيف المكتبي

أ ـ خصائص التصنيف المكتبي

ب ـ حدود التصنف المكتبي

ج الرمز

د ـ التصنيف « الحاصر » و « التركيبي » .

هـ ـ التصنيف المتعدد الأوجه بوصفه حلاً للمعضلة الفلسفية للتصنيف المكتبي .

٣ـ خصائص الإنتاج الفكري وبنيته .

أ ـ تحليل محتوى الإنتاج الفكري .

ب ـ تحليل الإنتاج الفكري ـ المشكلات، الاستخدام، والأهداف .

٤ـ نماذج الرجوع إلى الإنتاج الفكري .

أ ـ الأنماط العامة لعادات الرجوع .

٥ـ الاعتبارات الإدارية في عملية التخطيط للفهرس .

أ ـ علاقة الفهرس بالأدوات الببليوجرافية الأخرى .

ب ـ علاقة المساعدة الشخصية للقراء بالتخطيط للفهرس .

ج ـ علاقة نوع المادة المراد تحليلها بالتخطيط للفهرس .

د ـ علاقة نظام التصنيف بترتيب الرفوف .

هـ ـ الرقابة على التكاليف .

مقدّمة

إن العامل الرئيسي في نجاح الفهرس المصنف أو فشله، هو نظام التصنيف الذي يعتمد عليه. وهذه قضية مسلمة، إلا أن الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع تتجاهلها باستمرار، وهذا يرجع إلى أن أصحاب هذه الدراسات يسلمون باستخدام إحدى خطط التصنيف القياسية المعروفة مثل نظام ديوي أو النظام العشري العالمي الذي يقوم على عمل ديوي. ولدينا الآن حصيلة ضخمة من النقد النظري والعملي لنظام ديوي، ومعظمه يصدق بنفس القوة على النظام العشري العالمي. وعلى حين أنه لا يمكن إنكار قوة كثير من أوجه النقد هذه، إلا أن الانتقادات قد سحبت على فائدة الفهرس المصنف نفسه لسوء الحظ، ولم تجر تقريباً أية محاولة لتقويم فائدة الفهرس المصنف إذا كان يعتمد على نظام تصنيف أنشيء لتحقيق غرضه[1].

وهناك غير نظم التصنيف القياسية المشهورة، عدد آخر من نظم

---

(١) يريد المؤلفان القول بأن اعتماد الفهرس المصنف حتى الان على نظم التصنيف التقليدية بكل نقائصها قد أدى إلى انفضاض المكتبيين عنه مثلما انصرفوا عن التصنيف في كثير من الحالات. ولكنهما يؤكدان أن الفهرس المصنف سوف يكون فعالا إذا هو اعتمد على نظام تصنيف صمم لتحقيق غرضه، وأن الانتقادات تصدق على نظم التصنيف نفسها وليست موجهة أصلا إلى الفهرس المصنف. فالحاجة الأولى هي إلى نظم تصنيف جيدة. وقد حاولا في هذا الفصل إعطاء الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها نظام التصنيف لأغراض الفهرس المصنف. (المترجم).

التصنيف، كما يتزايد عدد المكتبيين الذين يسعون لإنشاء نظم متخصصة تتوافق مع احتياجاتهم الخاصة. وأول مبدأ ينبغي تذكره عند اختيار أو إنشاء نظام التصنيف، هو أنه لا يوجد نظام شامل يستطيع وحده أن يخدم كل الأغراض في جميع المجالات الموضوعية. والمبدأ الثاني هو أنه ليست هناك قيم مطلقة في التصنيف إلا تلك القيم الخاصة بمنفعة نظام التصنيف لظروف وضع بالذات. فنظام التصنيف ليس بنية عشوائية مجردة تقوم في فراغ؛ بل هو بالمعنى الواقعي الحق وظيفة أو ثمرة التفاعل بين خصائص المواد التي يراد تنظيمها وبين نماذج الاستخدام المتوقعة لهذه المواد. وهذا يصدق على التصانيف المكتبية كما يصدق على التصانيف العلمية التي توضع لحقول المعرفة الكثيرة.

ولكي يتمكن المكتبي من تجريب نظام تصنيف خاص به أو الوصول إلى قرارات حكيمة في إطار النظم القياسية فلا بد أن يكون ملماً إلماماً تاماً بالمجالات الخمسة التالية:

١ـ أسس التصنيف المأخوذة من المنطق التقليدي.
٢ـ المشكلات التي تنشأ في التصنيف المكتبي خاصة.
٣ـ خصائص الإنتاج الفكري الذي يجري تصنيفه، وبنية هذا الإنتاج.
٤ـ نماذج الرجوع إلى الإنتاج الفكري، والتي هي نفسها عادات الاستخدام عند غالبية فئات المستفيدين.
٥ـ الظروف المحلية التي تؤثر على القرارات الإدارية المتعلقة بالفهرس.

والغرض من هذا الفصل أن يكون مدخلاً عاماً إلى هذه المجالات الخمسة، ونحن نأمل أن يحفز المكتبي المتشوف إلى المعرفة، فيستزيد من القراءة والإطلاع ليزيد فهمه للموضوع، وخاصة في المجالات التي لم تستكمل بعد، ونأمل أن يصل في النهاية إلى جديد يضيفه إلى معرفتنا المشتتة عن بعض العوامل.

١

الأسس الفلسفية للتصنيف[١]

رغم إنعدام القيم المطلقة في التصنيف، فإن تاريخ نظرية التصنيف يعد، إلى حد كبير، رواية لسلسلة متعاقبة من أعمال البحث عن المطلق أو النظم الشاملة[٢]. ولقد كان الفلاسفة الكبار يسعون دائماً إلى وضع تصنيف دائم لكل المعرفة، ومع أننا نرفض مطلبهم هذا إلا أنه لا يصح أن نضحي بما أسهموا به في عزل وتعريف المقولات المجردة أو الأسس التي يمكن أن تطبق بمرونة على الصور المختلفة للمادة. والحقيقة أن الأفكار الهامة التي تم

---

(١) يستند هذا الجزء أساسا الى المراجع التالية، وسوف نعطي إحالة مخصصة حينما نستعير تعريفا بنصه أو حينما ننقل إحدى الفقرات بلغة قريبة من لغة الأصل:

Bliss, Henry E., The Organisation of Knowledge and the System of the Sciences (New York: Henry Holt, 1929).

Broadfield, A., The Philosophy of Classification (London: Grafton, 1946).

Cohen, M.R. and Nagel, Ernest, An Introduction to Logic and Scientific Method (New York: Harcourt Brace, 1934).

Piper, R.N. and Ward, P.W., The Fields of Method and Knowledge (New York: Alfred Knopf, F.S. Crofts, 1929.)

Sayers, W.C. Berwick, A Mannual of Classification for Librarians and Bibliographers, 2nd ed, rev. (London: Grafton, 1944).

(٢) يقصد نظم التصنيف التي تصلح لكل الاغراض في كل زمان ومكان، ومن الواضح أنه نرفض هذا المسعى، ونقبل الرأى القائل بأن نظام التصنيف المناسب هو الذى يصلح لغرض بالذات. (المترجم)

عزلها وتعريفها على هذا النحو لا زالت مفيدة، حتى في الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع التصنيف[١].

ولكي يتمكن المصنف من فهم التصنيف المكتبي فهما أفضل فلا بد أن يفهم الأسس التي اشتقت من نظرية المنطق، وها نحن نلخصها له في الصفحات التالية.

أ ـ مفاهيم أساسية

لا يمكن وضع نظرية للمعرفة، ومن ثم وضع تنظيم لها دون أن نأخذ في الاعتبار المقدرة الفطرية للعقل الإنساني على تكوين التصورات أو الأفكار المجردة أو على إدراك ما وراء التصورات من مقولات جوهرية تتخلل، وتنظم العدد اللامحدود من التصورات المخصصة الممكنة. ولما كانت العمليات التصنيفية من جميع الأنواع معتمدة على هذه المقدرة العقلية الفطرية، فلا بد أن يبدأ المصنف بمحاولة لفهم التصور والمقولة فهماً واضحاً.

التصور (الفكرة المجردة) Concept

أثار اللفظ تصور عدداً من المنازعات المذهبية بين الفلاسفة. ولقد ثارت الخلافات في الرأي في أغلب الأحيان حول طبيعة الصورة العقلية، والمدرك الحسي، والفكرة المجردة، وعن علاقة كل منها بالعالم الخارجي أي «الواقع»، وليس من شأننا الآن أن نتعرض لهذه المنازعات. فإذا قبلنا التعريف القائل بأن التصور أو الفكرة المجردة معناها إدراك العقل لعدد مترابط من الصفات، أو إدراك العقل لتركيب شيء ما، بحيث يتمكن من تسمية هذا الشيء حيثما ورد في عالم الواقع باطراد، إذا قبلنا هذا التعريف

---

(١) يقصد المدرسة الحديثة في التصنف، وهي التي أسسها رانجاناتان عالم المكتبات الهندي والتي وجدت لها اتباعا مخلصين في بريطانيا. (المترجم).

فسوف يتفادى الخلاف العقائدي، وسوف يكون هذا أساساً يكفي لغرضنا الحالي ومن ثم فإن التصور قد يحيل إلى مثال واحد بالذات ـ ـ السيد براون، أو مائدة الطعام التي عندنا، أو إنقاذ حياة شخص معين ـ ـ أو قد يترقى إلى مستويات أعلى من التعميم عن طريق استبعاده باستمرار للصفات التي تحقق الذاتية . . الإنسان، أو الأثاثات المنزلية، أو البطولة .

وكل واحد من مجالات المعرفة أو النشاط البشري يركز الاهتمام على نقطة بعينها في سلم التعميم الصاعد، سواء كانت هذه النقطة موضوعاً شاملاً أم موضوعاً مخصصاً . وهذه إحدى الحقائق التي تجعل أية خطة تصنيف شاملة غير صالحة لمعظم الأغراض المتخصصة، وهذا هو الذي أدى إلى ظهور عدد كبير من نظم التصنيف المتخصصة، وكل منها يركز على مستوى العمومية أو الخصوصية الذي يتصل إتصالاً جوهرياً بنماذج الرجوع إلى الإنتاج الفكري في هذا المجال المتخصص . فكل وحدة من وحدات التفكير أو المعلومات تنتسب إلى إطار معين للرجوع، ولا بد من تحقيق ذاتيتها داخل هذا الإطار . ونحن في عملية بناء نظم تصنيف متخصصة حول مثل هذه الوحدات عند مستوى معين من التجريد نتجاهل الأفكار المجردة أو الأقسام التي تسبق الموضوع الذي تم بناؤه أو تتلوه أو تقع خارج حدوده .

ويعد ما كتبه جدينجس عن مستويات التجريد أفضل ما كتب عن هذه النقطة :

« المثال الواحد لشيء أو آخر يستلفت انتباهنا، يشبه وحدة أو مادة منفصلة أو يمكن فصلها، وعلى هذا النحو نفكر نحن فيه برهة . ثم نستمر في الاستكشاف، فيتضح لنا أن مثالنا لا يكوِّن وحدة إلا إذا نظرنا إليه في ضوء علاقاته مع الأمثلة الأخرى التي تشبهه، ولكن حينما نبعد هذه الأمثلة عن مجال رؤيتنا وننساها، ثم ننظر إلى مثالنا بإمعان، فسوف نجده يتحلل إلى عدد من الوحدات الأصغر التي قد تكون مرتبة على شكل عناقيد وتتشابه

في أنها تتحرك قرب بعضها البعض ، وكل منها تؤلف بدورها وحدة مركبة ، وهكذا إلى ما لا نهاية .

« والمجتمع الإنساني مليء بالنماذج، وعلى العامل في حقل الخدمة الاجتماعية أن يتعامل معها . وقد يكون اهتمامه الرئيسي منصباً على المدينة الصناعية، أو على البقعة المجاورة، أو على أسرات معينة . وفي وقت من الأوقات قد ينصب اهتمامه على ما يفعله أحد هذه الثلاثة، وقد ينصب في وقت آخر على ماهيته . وحينما يكون التفاته إلى ما تفعله المدينة الصناعية فسوف يفكر فيها ككل، فهي مجتمع صغير، ثم يقارنها بغيرها من المجتمعات الصغيرة ككل . وسوف يلاحظ أوجه شبه واختلاف في النشاط والأعمال . وسوف تجعله هذه الملاحظة يسأل لماذا توجد أوجه شبه واختلاف في النشاط والأعمال؟ وسوف تجعله هذه الملاحظة يسأل لماذا توجد أوجه الشبه والإختلاف تلك؟ وكيف تعلل؟ وفي محاولته للإجابة على هذا السؤال، سوف يجد نفسه يسأل عن ماهية مدينته الصناعية، وهنا يبدأ في تحليلها إلى عناصرها أو أجزائها . وهو يكتشف، في عملية التحليل، أن المدينة مؤلفة من شركات، واتحادات تجارية، وكنائس، ومدارس، وحوانيت، وأسواق، ورجال أعمال ومهنيين، وميكانيكيين مهرة وعمال غير مهرة، وأن القاطنين فيها بعضهم من نفس الجنسية، وبعضهم وفد عليها من مختلف القوميات؛ قصارى القول إنها مؤلفة من سكان مرتبين في نماذج أو عناقيد محيرة . فإذا كان اهتمامه الرئيسي منصباً على البقعة المجاورة أو على أسرة ما فسوف يخوض تجربة مشابهة . وهو أثناء دراسة ما تفعله يفكر فيها كوحدة، ولكن حينما يحاول أن يدرس ماهيتها يتعين عليه أن يفكر فيها ككائن مركب .

« فالمثال الواحد إذن قد يكون وحدة، وقد لا يكون بحسب الصورة التي يتاح لنا أن نراه عليها، وفرصتنا لرؤيته على هذه الصورة أو تلك تتكيف

بطبيعة البحث الذي نقوم به. فإذا كان الغرض هو دراسة كيف يرتبط مثالنا الفرد بالأمثلة الأخرى التي تشبهه، أو كيف يكون سلوكه معها أو تجاهها، أو كيف يمتزج معها لكي يكون كُلاً أكبر، أو كيف يرتبط مع الأمثلة الأخرى التي لا تشبهه، أو كيف يكون سلوكه معها أو تجاهها، أو كيف يمتزج معها - فإن مثالنا يكون في هذه الحالة وحدة ونحن ندرسه كما هو. أما إذا كان الغرض هو دراسة ماهيته، أو محاولة تعليله وفهمه فسوف يكون واضحاً أن الوحدة التي نجري عليها بحثنا لا بد أن تكون من طبقة أدنى، ولا بد أن تكون، من الناحية العلمية، من الطبقة الأدنى التالية. وفي محاولتنا لتعليل الأشياء لا بد أن نرجع إلى الوراء خطوة بعد خطوة»[١].

المقولة Category

المقولة هي تصور بالمعنى الذي عرَّفنا به التصور تماماً. وهي - مثل أي تصور شامل - تشمل مجموع الوحدات التي تندرج تحت هذا التصور. فمقولة الوجود مثلاً هي تصور الأشياء الموجودة، ومقولة الكيف هي القسم الذي يضم كل الصفات. وتتصل المقولة اتصالاً استشهادياً بأمثلتها، مثلما يتصل قسم التصور «الرجل» بأفراده مثل سميث، وبراون، وغيرهم من الرجال الأفراد.

وقد يثير البعض الاعتراض التالي: «إذا كانت المقولة هي التصور، فما الذي يميز المقولة عن التصور اللامقولي؟ ما هو مكان المقولات في خطة التصورات؟» ونجيب: يختلف التصور المقولي عن غيره من التصورات الشاملة من حيث عموميته وشموله فقط. ومن ثم فإن المقولة تعرَّف تعريفاً تصورياً بأنها تصور على درجة عالية من العمومية وشمول التطبيق، أو يمكن أن تعرف بأنها أعم أنواع الوجود التي يمكن أن يحصل عليها شيء ما.

---

(١) Giddings, F.H. «The Scientific Scruting of Social Facts». In: Calventon, V.F. (edit.), The Making of Society (New York: The Modern Library, 1937) pp;613-15.

وحينما يصاغ المحتوى الفكري في لغة المقولة، أي حينما ينسب إلى مقولته المناسبة، فإن التفكير في هذا المحتوى الفكري الجزئي يكون قد وصل إلى غايته.

والمقولات هي العناصر الملازمة لكل عمليات التفكير ولا يمكن الاستغناء عنها. والتحليل على أي مستوى يبين عن «أفكار المجالات» أي تلك الأفكار التي تحدد مجالات الفكر جميعاً وتكوِّن خلفيته، والفرد يستخدم هذه الأفكار في تفكيره قبل أن يدرك حقيقتها في ذاتها بفترة طويلة. أي أن الإنسان ـ باختصار ـ يستخدم المقولات في تفكيره قبل أن يفكر فيها هي نفسها بمدة طويلة. وأن أحد مهام المنطق أن يكشف عن «أفكار المجالات» هذه، وأن يعزلها ويبين حدودها «كمقولات» بحيث يمكن أن تصبح في حد ذاتها موضوعات للدراسة، وأن تصبح آلات مفيدة في أية عملية للتصنيف.

ولما كانت المقولات تختلف عن تصورات الأقسام الأخرى من حيث العمومية فقط، فإن الوصول إليها يتم خلال تعميم التصورات على التتابع.

وعلى حين أن التصور المقولي يشير إلى الأمثلة المتعددة لهذا التصور في المحل الأول، فإن كل مقولة تصور هي أيضاً نوع واحد المفروض أنه يعم العدد الكبير من الأمثلة التي تندرج تحت المقولة. فنحن نتصور مقولة «الوجود» مثلاً على أنها نوع خاص من «الوجود» يمد نفسه «فوق» أو «تحت» كل الأشياء الموجودة. ومقولة «كيف» هي تحديد فريد متميز لكل الصفات الحقيقية.

وليس استخراج المقولات من التجربة دائماً أحد العمليات التجريدية أو التعميمية البسيطة، فإننا نتوصل إلى مقولة حسية مثل مقولة «كيف» خلال الترقي من الصفات الخاصة الجزئية إلى التصورات العامة مثل اللون ـ الأحمر، الخ.، ثم الوصول في النهاية إلى الكيف نفسه بوصفه جوهراً

(جنس الأجناس) ولكن المقولات الأقل حسية مثل الشيء أو مقولة الاحتمال، هي نتاج نشاط فكري خلاّق وبنّاء بالاضافة إلى التجريد والتعميم. مثل هذه المقولات الإنشائية تتميز بأنها برجماتية في أصلها ووظيفتها، ابتكرها العقل الإنساني لكي تساير النظام التجريبي بفاعلية تفوق فاعلية التجريد على حدة. ولكن مهما بدت المقولات غير الحسية بعيدة عن «المعطيات»، فإنها لم تنسج من الهواء الرهيف دون أن تؤخذ التجربة في الاعتبار مطلقاً، فالتجربة هي التي تقترحها في كل حالة، كما أن المقولات تشتق معانيها عن طريق الرجوع غير المباشر إلى المعطيات عن طريق التجربة.

ومع أن التجربة توحي لنا بنظام مقولات معين، إلا أنها لا تقرر لنا مجموعة معطاة من المقولات بحيث تصبح هذه المجموعة إلزامية دون غيرها، بل يمكن ابتكار نظم بديلة للمقولات لتفسير التجربة وشرحها، مثل البدائل الهندسية أو المنطقية، وأما تفضيل نظام معين على غيره فإن الذي يمليه هو أن يكون هذا النظام أكثر نجاحاً في توحيد وتنظيم الحقائق التجريبية التي اشتقت منها أنظمة المقولات مباشرة[١].

مقولات أرسطو

إستخدم أرسطو لفظ المقولة للتعبير عن الأقسام العشرة للكون، أو للتعبير عن الأجزاء النمطية للكلام، والتي تستخدم للتعبير عن الكون، أو الأحكام النمطية التي تتعلق بالكون. ومقولات أرسطو هي:

١ـ الجوهر	Substance
٢ـ الكم	Quantity
٣ـ الكيف	Quality
٤ـ الإضافة (الاسناد)	Relation

(١) للمزيد عن فكرة «المقولة» أنظر المناقشة الوافية التي عقدها Ledger Wood في كتابه The Analysis of Knowledge (London: Allen and Unwin, 1940) pp. 147-50.

(وبخاصة مثل ضعف، نصف، أكبر من، الخ .)

٥ـ أين Place

٦ـ متى Time

٧ـ الوضع أو النصبة Situation or Position

(مثل قائم أو نائم)

٨ـ مقولة له (الملك) Possession

(مثل اللباس أو الزينة)

٩ـ مقولة ينفعل (الإنفعال) Activity

(في أخص معانيه كالأفعال المعلومة مثل يقطع أو يحرق)

١٠ـ مقولة يفعل (الفعل) Passivity or Passion

مثل صيغة المبنى للمجهول في أي فعل مبني للمجهول)[١] .

مقولات كانت

راجع كانت مقولات أرسطو حتى يجعلها معتمدة على الأحكام. وقد تضمنت أشكال الحكم التي أقام عليها كانت مقولاته الطرق الجوهرية للتفكير عن الأشياء، ولذلك فمن الواضح أن قائمة مقولات كانت تصنيف للأشياء الممكنة للفكر الإنساني تبعاً للطرق الجوهيرية التي يمكن أن يفهم خلالها العقل الإنساني الأشياء أو يتصورها . ومقولات كانت هي :

١ـ مقولات الكم : Quantity

الوحدة Unity

---

(١) يطلق المناطقة والفلاسفة العرب على المقولات Categories لفظ «قاطيغورياس» ومن الواضح أنه تعريب للفظ بالنقل الحرفي، والمقابلات العربية للمقولات العشر لأرسطو مأخوذة من كتب المناطقة العرب. وفيما يلي تعريف المقولات: لفظ «قاطيغورياس» أي محمولات، أو بتعريف أدق. المقولات معنى كلي يمكن أن يدخل محمولا في قضية. والمقولات عشر وهي قسمة شاملة كاملة تقابل جميع الأجوبة تقال عن جميع الأسئلة التي يمكن أن تثار بصدد شيء ما وهذه الاسئلة عشرة يجاب عنها بعشرة محمولات. ويلاحظ أن تعليقنا على تعريف المقولة قد ورد تحت مقولات أرسطو لا تحت المقولة بصفة عامة لأن العرب كانوا يتحدثون عن تعريف أرسطو بالذات (المترجم).

الكثرة	Plurality
الجملة	Universality
٢ـ مقولات الكيف:	Quality
موجود	Reality
سلب	Negation
حد	Limitation
٣ـ مقولات الإضافة:	Relation
جوهر	Substantiality
علية	Causality
تفاعل	Reciprocity
٤ـ مقولات الجهة:	Modality
امكان	Possibility
وجود	Actuality
ضرورة	Necessity[1]

مقولات رانجاناتان الأصلية (الفئات الجوهرية)

لا بد أن مؤلفي التصنيف العشري العالمي قد تأثروا، في صورة مهوشة على الأقل، بفكرة المقولات سواء كما وضعها أرسطو أو كما هذبها كانت، حينما أضافوا في توسيعهم وتعديلهم لنظام ديوى علامات أو رموزاً إضافية للربط والعلاقة (الإضافة). وقد تأثرت وسائل الربط التالية بأنماط الوجود عند أرسطو ـ الزمان، المكان، وجهة النظر، العلاقة، الخ.

ومع ذلك فقد كان رانجاناتان هو الذي قام بتطبيق هذا الأساس

---

(١) أنظر: يوسف كرم: المعجم الفلسفي، مادة: مقولة أو لفظ كلي. ولقد قارنت المقابلات العربية لمقولات أرسطو التي استنبطها من كتب المناطقة العرب وبخاصة كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي بالمقابلات المسجلة في المرجع السابق ووجدتها متشابهة مع بعض الاختلاف ولقد سجلت مقابلات الخوارزمي وسجلت ما وجدته في المعجم الفلسفي بين قوسين إذا كان هناك اختلاف. (المترجم)

الأرسطي على تحليل بنية المعلومات المسجلة تطبيقاً أكمل. فلقد حدد، عند ابتكاره لتصنيف الكولون، أربع طرق رئيسية تنمو تبعاً لها المعرفة نفسها ثم تقذف بمجالات جديدة للمعرفة أي ما يسمى: الموضوعات المتخصصة. وهذه الطرق الأربع هي:

١ ـ تكوين السلاسل Denudation

وينتج عنها أقسام متتابعة أو سلاسل من الأقسام.

٢ ـ تكوين الصفوف : Dissection

وينتج عنها أقسام متساوية في الرتبة، أو صفوف من الأقسام.

٣ ـ التأليف Lamination

وينتج عنها أقسام مركبة.

٤ ـ الربط الحر Loose-assemblage

وينتج عنها ربط الأقسام.

ولقد استطاع رانجاناتان خلال فهمه هذا للطريقة التي تتزايد بها المعرفة، ولتأثيرها على النموذج البنيي للتصنيف، استطاع أن يتعرف على عدد من « الأوجه » أي مظاهر العلاقات التي تربط الأجزاء المكونة للمعرفة بعضها ببعض. واستطاع في النهاية أن يصنف هذا العدد الكبير من الأوجه في خمس مقولات أصلية:

١ ـ الزمان
٢ ـ المكان
٣ ـ الطاقة أو الفعل
٤ ـ المادة
٥ ـ الشخصية

وهذه هي ـ في الحقيقة ـ أنماط الوجود عند أرسطو، يمكن التعبير بواسطتها عن أي تصور عقلي.

الأسماء (الحدود أو الألفاظ)

إذا كان تكوين التصورات - أي الأفكار المجردة - هو الخطوة الأولى في أية عملية تفكير، فإن الخطوة التالية، أو الجانب الأخير في عملية التجريد، هي عملية التسمية. وبدون الأسماء لا يمكن نقل الأفكار من عقل إلى آخر، وتبدأ عملية التسمية بمحتوى معطى ثم تطوره إلى نظام تفكيري واضح أو إلى وحدة إستدلالية. وحتى الاسم المفرد ليس إلا كلا معقدا - نظاما استدلاليا عند مستوى معين من التعميم.

وفي المراحل الأولى للمعرفة تشتغل العمليات العقلية بتمييز أشياء، أو صفات، أو علاقات محددة، ثم ترتبها في نظام، ثم تعرف هذا النظام بنوع من العامل اللغوي، وذلك يحدث بالنسبة للفرد الذي يشتغل بالعمل الذهني وبالنسبة لغيره من الأفراد حتى يأتي وقت تمثل فيه الكلمة أو الاسم أو الرمز هذا النظام المعقد بالذات و« تعنيه » دون غيره.

فإذا نظرنا إلى الأسماء مستقلة عن عملية التسمية، فإننا يمكن أن نعرفها بأنها الكلمات، أو جماعات الكلمات، أو الرموز التي تستخدم لتعيين معنى محدد أو كل استدلالي. وحينما يعطى الاسم لأول مرة فقد يكون - كما يذكر أرسطو - مجرد تقليد، ولكن ينبغي على المرء أن يضع في الحسبان ما ذكره وليم جيمس من أن الأسماء قد تكون مفتعلة أو عفوية، ولكن إذا ما تم فهمها وقبولها، فلا بد من التمسك بها والاستمرار في استخدامها

والمنطقي يرد كل الأسماء التي ترد في أي حكم مهما كان عددها إلى قسمين: الموضوع والمحمول، ويعرفان بأنهما « الحدان المنطقيان »

ويتم التعبير عن التصنيف بأسماء الأقسام أو ألفاظها، وهي المضايف

اللفظي للقسم الذي يدل عليه كل واحد منها، وقد يكون كلمة مفردة أو عبارة تعبر تعبيرا كافيا عن مفهوم القسم الذي تمثله[١]

وهي أكثر إيجازاً من التعريفات، وأدق من العلامات أو الرموز، وهي تستخدم للتعيين أو التخصيص لا للتعريف. ومن الواضح أنها تعين التعريف، وفي حالة انعدام الألفاظ القياسية المحددة فإن الاسم قد يشارك التعريف في طابعه[٢].

وينبغي أن تستخدم الألفاظ بمعنى ثابت في كل مكان من خطة التصنيف الواحدة، والصورة المثالية هي أن تستخدم بمعنى ثابت خلال أي عمل من أعمال التصنيف.

وينبغي ألا تتعدد معاني الألفاظ مطلقاً. وقد تكون الألفاظ مصطلحات فنية، وقد تكون دارجة، وهذا يعتمد على الاستخدام المنتظر للتصنيف. وتفضل المصطلحات الفنية بصفة عامة، وهذا يرجع إلى أن الألفاظ ينبغي أن تكون أكثر ثباتاوبقاء، وأن لا تحتمل تعدد المعاني، وأن يتيسر فهمها على نطاق واسع.

التعريف Definition

ليس هناك حتى الآن من استطاع أن يصف العلاقة بين التصنيف والتعريف وصفا كافيا. وهذه العلاقة في أحد معانيهاعلاقة دائرية، بمعنى أن كلا من التصنيف والتعريف من الأساليب الفنية التي تستخدم للتحليل المقنن للظاهرة والوصف المنظم لها. والتصنيف ينبغي أن يبدأ بتحليل واضح لما سوف يتم تصنيفه ـ وهذا هو جوهر التعريف ـ في حين أن التعريف يصور الأقسام في داخل سلم مراتب التصنيف.

ويمكن أن نصف التعريف لغة بأنه قضية الموضوع فيها مساو تماما

---

(١) Sayers, W.C.B. op.cit., p.80.

(٢) Bliss, op. cit., pp. 138- 139.

للمحمول، وأحدهما يدل على مفهوم الظاهرة المعرفة والآخر يدل على الماصدق.

وقد يتخذ التعريف صورا كثيرة، وهذا يتوقف عادة على طبيعة المادة المعرفة،أو على الغرض الذي يستخدم من أجله التعريف. وأنواع التعريف المألوفة والمقبولة هي:

التعريف المنطقي: وفيه يرد الشيء أو التصور الذي يتم تعريفه إلى جنسه القريب (القسم الذي يسبقه مباشرة في سلم المراتب)، كما يقرر فيه موضوع الفصل Differentia الذي يميزه عن الأنواع الأخرى لنفس الجنس.

التعريف المفهومي: أو الوصفي، وفيه يتم عرض مجموعة من الصفات (الخواص) التي تكفي للتعرف بسهولة على الظاهرة.

التعريف الماصدقي: أو التوضيحي، وفيه يتم توضيح القسم الذي ينتمي الشيء إليه خلال تعداد الأشياء المعروفة التي تنتسب إلى القسم نفسه.

التعريف التكويني: وفيه يوضح الشيء المعرف خلال وصف العملية التي أصبح الشيء عن طريقها ما هو.

التعريف الاشتقاقي:وفيه يتم تقرير معنى اللفظ بوصفه حصيلة المعاني الأصلية للكلمات التي هي مصادر هذا اللفظ.

التعريف الغائي: وفيه يتم وصف الموضوع خلال شرح غايته أو غرضه أو منفعته النهائية.

التعريف الاجرائي:وفيه يتم وصف الموضوع خلال وصف دينامياته أو الطريقة الدقيقة التي يؤدي خلالها عمله.(يستخدم هذا اللفظ أحيانا بطريقة خاطئة بحيث يعني تعريفا اعتباطيا يقوم بطريقة غير كاملة لأغراض عملية واحدة. لا أن يكون القصد منه أن يحوز الصدق أو القبول العام).

،نلخص ما قلناه: التعريف هو عملية نجعل فيها مفهوم التصور أو

القسم أكثر تميزا خلال إقامته على صفة غالبة أو جوهرية أو أصلية، ثم جعل التفاصيل العرضية أو غير الجوهرية تابعة لهذه الصفة، أو ربما إهمال هذه التفاصيل الثانوية كلية.

والتعريف هو وسط بين مجرد إدراك ما هو خاص أو ملازم للشيء وبين وصف أو تحليل الطبيعة الكلية للشيء أو القسم الذي ينسب إليه.

وعن طريق التعريف يتم تمييز الطابع الأصيل أو الجوهر (الماهية) وكذلك الفروق النوعية والعلاقات بالطريقة المنطقية، ثم يصاغ كل منهما بطريقة صريحة واضحة في اللغة العادية[١].

وفيما يلي القواعد الرئيسية أو المعايير التي يجدر تذكرها فيما يتصل بالتعاريف[٢]:

١ ـ التعريف المنطقي الجيد يرجع اللفظ إلى جنسه القريب، أي الطبقة التي تسبقه مباشرة من سلم المراتب، كما أنه يبين الفصل الجوهري (أي الصفة الأساسة) للفظ.

٢ ـ من الضروري أن يعطى التعريف ماهية (جوهر) الشيء المعرف. ولا بد أن يكون المعرف (الموضوع) مساويا للمعرف (المحمول)؛ وينبغي أن يصدق على كل شيء يمكن أن يحمل عليه المحمول، ولا يصدق على ما عداه من الإشياء.

٣ ـ ينبغي أن يفصل التعريف كل الصفات الجوهرية للشيء (الموضوع) المعرف، ومع ذلك فينبغي ألا يدرج أكثر أو أقل من الشيء أو النظام الاستدلالي الذي ينتمي إليه.

٤ ـ ينبغي ألا يكون التعريف دائرياً؛ إذ ينبغي ألا يحجب الموضوع

---

(١) Bliss, op. cit., pp.134-35.

(٢) Cohen and Nagel, op. cit., p.238.

المعرف بطريقه مباشرة أو غير مباشرة، بل يجب أن يعبر عنه بألفاظ واضحة دون إستخدام الألفاظ القريبة أو المترادفة.

٥ ـ ينبغي أن يكون التعريف قاطعا، وبسيطا، ومباشرا بقدر الإمكان؛ وينبغي ألا يكون التعبير عنه بلغة تشبيهية أو غامضة تعمي المطلوب.

٦ ـ ينبغي أن يصاغ التعريف في ألفاظ موجبة لا سالبة.

القسم[١] Class

الأقسام هي العناصر المكونة للتصنيف. وإذا حدث خلط في التحديد الدقيق للأقسام المستقلة، فسوف يفسد هذا الخلط كل الغرض من التصنيف. ولقد عرّف بليس القسم ومعاييره تعريفا يفضل غيره من التعاريف، ولذلك فسوف نقتبسه هنا مع تعديل طفيف[٢]:

يتألف القسم من كل الأشياء التي ترتبط، أو ارتبطت، أو يمكن أن ترتبط بواسطة التشابه، وتتباعد بواسطة الاختلاف، عن كل الأشياء الأخرى، في الطباع أو الخواص والعلاقات الجوهرية والهامة والانتقائية التي تعرف بها.

وما صدق القسم يجمع كل الأشياء، الواقعية الحقيقية أو الذهنية

---

(١) كلمة Class تعني الصنف ومنها اشتقت كلمة تصنيف Classification ولها معان أخرى منها: الطبقة والفصل والفئة. ويبدو لنا أن كلمة قسم هي أفضل مقابل في العربية لهذا اللفظ وهو يعبر تعبيرا دقيقا عن تعريفه المنطقي الذي بين أيدينا فضلا عن أنه أنسب من غيره في سياق تصنيف المكتبات إذ لا يصح أن نقول عن موضوع ما أنه صنف أو طبقة، قد يصدق هذا على التصنيف المنطقي فنقول صنف من الناس، الخ. ولكن هذا لا يصدق على تصنيف المكتبات. فإذا وضعنا في الاعتبار أن كلمة قسم يمكن أن تعبر عن المعنى الأخير بصورة لا تقل دقة عن كلمة صنف لأمكن أن نفضل هذه الكلمة على ما عداها بما فيها كلمة باب، لأن كلمة باب أيضا تقصر عن التعبير عن مدلول كلمة Class في كل سياقاتها مثل المثال الذي أعطيناه الآن، كما لا يصح أن نقول مثلا: باب من أبواب الكتب وهو تعبير شائع في تصنيف المكتبات (المترجم)

(٢) Bliss, op. cit., pp.132-133.

المجردة، المعروفة أو التي يمكن معرفتها، الحاضرة، الماضية والمستقبلية، والتي تفهم أو يمكن أن تفهم من تعريفه.

ويمكن أن يوجد التشابه بين الأشياء المصنفة أو الاختلافات بين الأقسام في:

١ ـ خاصية أو خاصة أو علاقة هامة واحدة دالة،
٢ ـ اثنين أو أكثر من هذه مجتمعة، أو
٣ ـ الطبيعة الكلية، أو «جوهر» الشيء؛

أي أن التشابه أو التباين قد يكون جزئيا، أو إضافيا، أو جوهريا، أو كاملا؛ وقد يكون باطنيا أو ظاهريا؛ وقد يكون كيفيا أو كميا.

والقسم هو جملة الأشياء المعرفة؛ هو جميع الأشياء في حالتها الكلية كأشياء كاملة لا خواصها أو كيفياتها أو ماهياتها فقط، رغم أن الأشياء تتشابه أو تتباين من خلال هذه الصفات أو الخواص أو الماهيات، كما يعرف القسم بواسطتها.

والقسم كامل احتمالا من حيث أنه لا يجمع أو يعم كل الأشياء الكائنة فحسب، ولكن يشمل كل الأشياء الماضية والمستقبلة والمحتملة التي يمكن أن تعرف بتعريفه وتسمى باسمه. وهو ليس كاملا في حالته الراهنة لأنه ليس جامدا استاتيا، بل هو متطور نام في ما صدقه ومفهومه وتعريفه.

الجماعة Group

والجماعات على نقيض الأقسام، فهي مجاميع أو مركبات؛ هي انتقائية يمكن أن تجمع أجزاء من أقسام متعددة، ويمكن تحديد مكانها أو حصرها، وهي موقوتة. وهي ليست شاملة وليست جملا مثل الأقسام. ومعارض الكتب أو مجموعات المراجع السريعة هي عادة جماعات لا أقسام من الكتب. وتظهر الجماعات بكثرة في كل نظم التصنيف العملية بما فيها

النظم المكتبية، ويمكن أن تكون ذات فائدة للأغراض المتخصصة. ومع ذلك فربما أدت، بسبب طبيعتها البرجماتية التي تقوم على المصادفة، إلى إحداث وجوه تداخل في النظام. ولهذا فلا بد من إدراك طبيعتها عند استخدامها.

المفهوم (المدلول) Intention

كثيرا ما يستخدم اللفظ المنطقي «المفهوم» بمعان متعددة، فينبغي تمييزها منعا للخلط.

١ ـ قد يؤخذ مفهوم اللفظ (الشيء، أو الحالة، أو الفكرة) على أنه مجموع صفات اللفظ الحاضرة في عقل الشخص الذي يستخدم هذا اللفظ.

٢ ـ وقد يفهم على أنه يدل على جملة الصفات التي تتساوى ماهيتها مع اللفظ نفسه. والماهية هنا معناها الحالة اللازمة والكافية لاعتبار أي وحدة منتمية إلى القسم الذي يعينه اللفظ. ولما كانت هذه الحالة تتولد في الاستعمال المتعارف عليه، لذا فإن المفهوم بهذا المعنى يعرف باسم المفهوم التقليدي أو الاصطلاحي Conventional وهذا هو أحد التعريفات المقبولة.

٣ ـ قد يدل مفهوم اللفظ على كل الصفات التي يشترك فيها الألفاظ التي يصدق عليها اللفظ، سواء كانت هذه الصفات معروفة أم غير معروفة، جوهرية أم عرضية.

وهناك لفظ آخر يستخدم بنفس المعنى هو Comprehension أي المدلول.

الماصدق (المشمول) Extention

ما صدق تصور أو لفظ ما هو مجاله الكلي من الأشياء المجسوسة، أو الأقسام الأدنى (الأقل)، أو الحالات أو الأمثلة التي تتوافر فيها الخصائص المميزة التي تكون أو تؤلف مفهوم اللفظ أو مدلوله. والمشمول Denotation مرادف للماصدق، كما أن المدلول مرادف للمفهوم.

يصنف Classify

الفعل يصنف له معنيان:

١ ـ تكوين أو تصور قسم ما، من كثرة الأشياء، وهذا يعني ضمنا تشابه الأشياء بحيث تكون نواة قسم ما، وأن الأشياء الأخرى التي تشبّه على هذا النحو بعد ذلك سوف تعين لهذا القسم أو ترد إليه.

٢ ـ تنسيق الأقسام في ترتيب ما، أو ربط الأشياء في نظام ما وفقا لمبدأ أو تصور أو غرض أو مصلحة. وهذا يعني ضمنا أن الأشياء لا تصنف وأن الأقسام لا تتكون فحسب بل يعني أيضا أن الأقسام نفسها ترتب وتقنن[١].

التصنيف Classification

ذكر برويك سايرز أن للتصنيف أربعة معان مقبولة[٢]:

(أ) العملية الذهنية التي يتم خلالها إدراك التشابه أو الوحدة في صورنا العقلية، ومن خلال هذا التشابه أو الوحدة يؤلف بين هذه الصور وتوضع مرتبطة بعضها ببعض. وهذا هو المعنى المنطقي والواقعي.

(ب) عملية ترتيب الأشياء الواقعية... بحيث تمثل الترتيب المجرد في (أ) وهذا هو التصنيف العملي.

(ج) قائمة الألفاظ المكتوبة أو المطبوعة التي تمثل نظام تصنيف ما، وهذه تسمى خطة التصنيف.

(د) عملية وضع الأشياء أو الكتب في أماكنها الصحيحة في خطة التصنيف. وهذا هو فن التصنيف Classing[٣] أو التصنيف العملي.

---

(١) Bliss, op. cit., p. 143.

(٢) sayers, W.C.B., op. cit., p. 79.

(٣) تسمى هذه العملية الاخيرة في الاستعمال المكتبي العام التصنيف العملي، وهي تختلف بطبيعة الحال عن التصنيف العملي في (ب) (المترجم)

ورغم أن تأكيد بروبك سابير على التشابه قد يكون موضع تساؤل، إلا أن وجوه التفرقة التي وضعها بين هذه الاستعمالات الأربعة للفظ واضحة، ويجب أن نوضع في الذهن والمعنى الذي يعنينا الآن من المعاني الأربعة هو أولها.

في: Dictionary of Philosophy يعرف بالدوين التصنيف بأنه عملية جمع الأشياء المتشابهة، وكذلك تعرفه دائرة المعارف البريطانية. ومع أن برودفيلد لم يعط تعريفا قاطعا للتصنيف، إلا أنه يرفض هذا التأكيد على التشابه، ويصر على أن الاختلاف قد يكون ذا أهمية أكبر[١]. أما بليس فقد تفادى الجدل وأعطى تعريفا يبدو أنه أكثر التعريفات فائدة:

« التصنيف عبارة عن سلسلة أو نظام من الأقسام نسقت في ترتيب ما وفقا لمبدأ أو تصور أو غرض أو مصلحة ما، أو مزيج من هذه جميعا. ويصدق اللفظ على الترتيب سواء ترتيب أسماء الأقسام، أو ترتيب الأشياء الحقيقية أو التصورية التي تصنف على هذا النحو. كما أن لفظ التصنيف هو، خلال الاشتقاق والاستعمال، اسم لعملية تصنيف أو ترتيب الأقسام أو الأشياء، بوصفها عملية أو طريقة »[٢]

نظم التصنيف (أنواع)

التصنيف العام General يشمل داخل حدوده كل الوجود. وهذا التصنيف العام أو الشامل هو الذي سعى إليه الفلاسفة، ولكن للأغراض العملية ينبغي رفض هذا المثل الأعلى، لأن العدد الكبير من الخصائص والأغراض الموجودة في الكون تتطلب إما أن يبسط هذا النوع من التصنيف تبسيطا زائدا عن الحد أو أن يقوم على أسس متنوعة للتصنيف لدرجة أنه يستحيل إلى شيء لا يمكن العمل به.

---

(١) Broadfield, op. cit., Chapter 1.

(٢) Bliss, op. cit., p. 143

للاطلاع على مناقشة عن « التشابه » و« الاختلاف » في التصنيف، أنظر الفصل الأول والفصل الثاني من كتاب برودفيلد السابق

التصنيف المتخصص Special (الخاص) يتناول جزءا واحدا من الكون كله؛ علم ما، أو فن ما أو موضوع متخصص ما، أو مجموعة مترابطة من الموضوعات. ولا تقتصر التصانيف المتخصصة على المواد التي تدخل في مجالها فحسب، بل قد تقوم أيضا على أساس واحد أو عدد محدود من الأسس أو الخصائص الممكنة ـ علاقات المادة، أو الوظيفة، أو الأصل، أو الزمان ـ المكان، الخ. وبهذه الطريقة يمكن أن يكون هنالك كثرة من التصانيف ذات المشمول الواحد تتساوى في ثباتها وفائدتها. وسوف نقتصر هنا على قليل منها.

التصنيف الطبيعي Natural يعد بصفة عامة تصنيفا يقوم على الخواص الجوهرية «الملتصقة» بالشيء نفسه، والتي ترد بانتظام، ولا يمكن فصلها عن موضوع التصنيف. وينبغي أن يتبع التصنيفان: الطبيعي والعلمي «نظام الطبيعة» بقدر المستطاع.

التصنيف المفتعل (المصطنع) Artificial المفروض أنه تصنيف يعتمد على اختيار اعتباطي لخاصية عرضية أو لصورة من صور السلوك ليست بحيث لا يمكن فصلها مادياً عن الأشياء المراد تصنيفها (الكائنات التي تعيش على الأرض، أو في الماء، أو في الهواء؛ مثل الحيوانات والأسماك والطيور مثلا). ومع ذلك فلكي يكون هذا التصنيف نافعاً، فلا بد أن يعتمد على خاصية تحدث بنفس الدرجة من اليقين التي تحدث بها الخاصية الجوهرية. ولذلك فإن الفصل بين التصنيف الطبيعي والمفتعل فصل زائف، وهو يرجع إلى الاعتقاد بأن هناك نظاما شاملا عاما واحدا هو النظام الصادق أبدا، ويمكن أن نجده في «الطبيعة» حينما تصل معرفتنا إلى الحد الذي يكفي لذلك. فإذا ما رفضنا هذه الفكرة، وأدركنا إمكان وجود أنظمة تصنيف تتساوى في صدقها وصحتها تقوم على أسس مختلفة، فلن تكون هناك حاجة إلى مثل هذا الفصل[1]. ولدينا نوعان رئيسيان وشائعان من التصنيف المفتعل وهما

(١) Cohen and Nagel, op. cit., p.223.

السلسل الهجائي للأشياء والترتيبات الحسابيه للأشياء حسب أعداد تعين لها .

وبالإضافة إلى التصانيف المتخصصة التي يتألف كل منها من مجال موضوعي مستقل أو من نمط من الظواهر ، فإن هناك نظم تصنيف تقوم على صفات إضافية مثل العلاقة الزمانية أو المكانية

التصنيف الهندسي Geometric يرتب الأشياء وفقا لموضع كل منها من المكان وأفضل الأنظمة الخالصة الجغرافية أو الفلكية، ولكن كل نظام مكتبي له ترتيبات خاصة بالتصنيف الفرعي للعلاقات المكانية. وفي بعض الحالات يكون إدخال مثل هذه الترتيبات مخالفاً للمبدأ الأول لتقسيم النظام، ويتداخل مع النمو المنطقي للخطة [١].

نظم التصنيف التاريخية أو التطورية Historical or Evolutionary ترتب الاحداث حسب مواضعها من التسلسل الزمني. وهنا أيضا تدخل التصانيف المكتبية التفريعات الزمنية كمبدأ فرعي مماثل للتفريعات الجغرافية. والتصنيف التطوري في أحسن حالاته عبارة عن تحويل مجموعة من الأشياء المتشابهة إلى شجرة أنساب (جينا لوجية) بحيث توضح جوانب أو مراحل التطور المستمر [٢].

ويمكن الوصول إلى أنواع للتصنيف عن طريق تفحص البنية الداخلية للتصنيف نفسه :

فالتصنيف الرتبي Hierarchical هو النوع التقليدي والنوع السائد في نفس الوقت، وهو مأخوذ من فلسفات أفلاطون وأرسطو. ويمكن أن نعرفه بأنه ترتيب الأشياء (الموضوعات أو التصورات، الخ) في أجناس، وأنواع، وأنواع فرعية، وفقا لوجوه التشابه والاختلاف.

ولعل أول الأفكار التي تكونت عن التصنيف أنه سلم مراتب

---

(١) Piper and Ward op cit p 280

(٢) Ibid

Hierarchy ؛ أو هذا هو الرأي الذي عبر عنه دوركايم وموس في مناقشتهما للأنواع البدائية من التصنيف[١]. وخلال ملاحظة تصانيف الشعوب البدائية يتضح لنا أن هذه التصانيف تعكس التنظيم الاجتماعي للقبيلة بدقة. فلقد كانت «الأقسام» الأولى تبعا لهذه النظرية «طبقات» من الرجال، وكان تصنيف الأشياء المادية أساسا امتدادا لتصنيف اجتماعي سبق تأسيسه. وكانت مراتب الجنس والجنس الفرعي في التصنيف المنطقي، وهي التي لا توجد لها نماذج، لا في عالم الحس ولا في العقل الانساني، توازي النموذج الرتبي للأشكال الأولى للتنظيم الاجتماعي. وعلى هذا النحو صنفت كل الأشياء في البيئة، سواء الأحياء أو الجمادات، على اعتبار أنها تنتمي إلى هذه العشيرة أو تلك، أو غيرها من الجماعات ذات النسب.

ولقد أثر هذا التقليد ـ أعني المراتب ـ تأثيرا قويا في تصنيف المكتبات. فكل النظم القياسية ـ ديوي، وكتر، ومكتبة الكونجرس، وبليس ـ تتبع هذا النموذج، كما يتبعه عدد من النظم التي لا تستخدم على نطاق واسع.

والمبادىء الرئيسية للتصنيف الرتبي هي:

١ ـ يتدرج التصنيف الرتبي خلال ضم جماعات العلوم أو الميادين الرئيسية للمعرفة في أقسام أو شعب رئيسية، وهذه الأقسام أو الشعب الرئيسية تفرضها نظرية المعرفة المتبعة، وهذه الأقسام ذات مشمول واسع ومدلول ضيق.

٢ ـ تستمر العملية خلال تحديد صفات متخالفة في داخل كل قسم رئيسي، وعن طريق التعرف على الصفات المختلفة تنشأ الأقسام أو الشعب الفرعية.

٣ ـ تقسم كل شعبة فرعية بدورها بواسطة الصفات المتخالفة فتنتج

(١) -Durkheim, Emille and Mauss, M., «De quelques formes primitives de Classifica - tion», Année Sociologique, VI (1901- 1902), pp.1- 72.

شعبا فرعية أصغر، وتستمر العملية متعاقبة فتنتج الفروع والأجزاء، حتى يستحيل التقسيم أو يتعذر من الناحية العملية.

٤ ـ تتبع كل شعبة فرعية في القسم رأس القسم، وجملة هذه الشعب تكون المعنى الكلي للفظ القسم، ولكن كل مجموعة واحدة من الشعب الفرعية تتألف من أقسام متساوية في الرتبة، وهذه ينبغي أن تنسق بواسطة التشابه، بمعنى أن توضع في علاقاتها الطبيعية أي « تجمع Collocate »[١].

والنموذج الكلاسيكي الذي يعبر عن جماع العناصر التي تؤلف التصنيف الرتبي هو الكليات الخمس Five Predicables أو المحمولات الخمس لأرسطو، وهي عبارة عن الألفاظ الخمسة من المحمولات التي يمكن إثباتها أو نفيها للموضوع في القضية المنطقية، وقد وضعها أرسطو وعدلها فرفريوس، وهي:

١ ـ **التعريف** Definition التعريف عند أرسطو هو القول الدال على ماهية الشيء. وتعني « ماهية » الشيء عنده مجموعة المقومات الأساسية التي هي الشروط الضرورية لجعل أي شيء ذاتي هو الشيء نفسه وليس غيره. والتعريف هو المفهوم المتعارف عليه للفظ، أي تعداد مقوماته الجوهرية.

٢ ـ **الجنس** Genus. لا بد أن يتألف التعريف المنطقي من حدين هما عنصراه الرئيسيان ـ الجنس والفصل Differentia. وتتحقق ذاتية الجنس من خلال « ماهية » مشتركة بين عدد من الأشياء التي تعرض فيما بينها اختلافات في الخواص الأخرى.

٣ ـ **الفصل** Differentia. الفصل هو الصفة التي تلازم النوع Species وتميزه عن كل الانواع الأخرى في نفس الجنس.

٤ ـ **الخاصة** Property. الخاصة هي صفة ذاتية وعامة في الموضوع، ولكنها ليست جزءا من « ماهيته » ـ هي كلي (محمول) لا يدل على

---

(١) Piper and Ward, op. cit., p.208.

« ماهية » الشيء إلا أنه يخص هذا الشيء وحده دون غيره، ويمكن حملها بالنسبة لأي شيء آخر.

٥ - **العرض** Accident. العرض قضية لا يمكن اشتقاقها صوريا من التعريف، هو صفة يمكن أو لا يمكن أن تحمل على كل موجود في الموضوع.

وفي شرحه اللاتيني لأرسطو حذف فرفريوس من هذه القائمة التعريف وأحل محله النوع، وقد عرفه بأنه جزء من الجنس يمكن تمييزه بواسطة فصل معطى.

التصنيف الارجاعي Referential. نظام برجماتي وتجريبي ترتبط فيه العناصر المكونة عن طريق ارجاعها إلى خاصية أو خاصة مستقلة واحدة، أو خلال الرجوع إلى الاستعمال دون النظر إلى الخصائص الأخرى. والتصنيف الارجاعي يسمح بإعادة جمع نفس عالم الأشياء حسب خاصية أو خاصة أو استعمال مختلف. وهو يحمل على حقيقة واضحة هي أن أي وحدة مفردة يمكن أن يكون لها دلالة في أي عدد من العلاقات المختلفة، وهذا يعتمد على الغرض المباشر. وليس « لماهيات » أو « جواهر » التصورات أهمية في التصنيف الارجاعي، بل إن الأهمية هنا في عملية التصنيف تقتصر على العلاقات الخارجية، والبيئة المحيطة، لا على ماهيات التصورات[١].

والعلاقة ليست حقيقة كلية، بل هي حقيقة نوعية تلازم الأشياء التي ترتبط ببعضها البعض، ولما كانت العلاقات تكشف عن طبيعة الشيء المرتبط، فإنه هو نفسه يحدد طبيعة هذه العلاقة. فإذا كانت المنفعة هي الغرض الأول للتصنيف، فإنه يتبع ذلك منطقيا أن أنفع أنواع التصنيف سوف يكون ذلك التصنيف الذي يصلح لظروف موقف بالذات إلى درجة أن العلاقات ذات

(١) Shera, J.H. «Classification as thd Basis for Bibliographic Organization», In: Shera and Egan (edits.) Bibliographic Organization. (Chicago: University of Chicago Press. 1951), pp.83-88

الدلالة في هذا الموقف هي التي سوف تحدد التجمعات الموضوعية لهذا التصنيف. ومثل هذا التصنيف البرجاتي ينكر وجود «ماهية» للشيء المصنف، لأن كل علاقة مفردة تعتمد على خاصة مفردة للموضوع الذي يراد تصنيفه.

مثال

يختلف نظر الناس إلى الشجرة، فهي بالنسبة إلى عالم النبات جسم أو كائن عضوي، وهي بالنسبة إلى مهندس المناظر الطبيعية كيان جمالي، وهي بالنسبة إلى عالم اللاهوت أحد مظاهر النعمة الإلهية، وهي ملاذ رومانتيكي للعاشقين، ومصدر محتمل للدخل بالنسبة إلى قاطع الأخشاب. فليس هناك «ماهية» أو «جوهر» للشجرة؛ إذ هي كل هذه الأشياء بل وأكثر منها بكثير. فكل نموذج للرجوع يحرك جزءا من جملة صفات الموضوع الذي يتناوله لأن ما يتصل بغرض مخصص بالذات هو جزء واحد فقط يصبح هو «الماهية» بالنسبة لذلك الغرض. ولقد أدت كثرة نماذج الرجوع الممكنة التي تشتمل على نفس الموضوعات إلى ظهور الحاجة إلى نظم التصنيف المتخصصة للمكتبات المتخصصة.

والمنطق يمقت الرأي القائل بإنكار وجود «ماهية» مطلقة وافتراض النسبية في التصنيف، إذ يصر المنطق على ضرورة وجود جوهر أو لب لكل شيء يشكل انفرادية هذا الشيء وذاتيته، وبدونه لا يصبح الشيء هو هو، وخصائصه الأخرى ليست إلا مجرد خواص له[1]. ولكن التصورات عبارة عن إبداع الفكر الإنساني للوصول إلى مسعى أو غاية بالذات؛ هي قطع من التجربة الإنسانية لم تكن جامدة أبدا، أعطيت تسميات ثم كُيِّفَت بحيث تتوافق مع الأغراض الإنسانية. ولما كان عالم النبات قد حلل الشجرة إلى مكوناتها العضوية، فقد اعتبر الإنسان هذه الخواص العضوية صفتها المتميزة،

---

(١) حسب التعريف المنطقي للخاصة والذي ذكر فيما سبق (المترجم).

ولكن هذا التصور ليس «بماهية» الشجرة أكثر من الرمزية الرومانتيكية التي عرفها بها العشاق، فكل من «الماهيتين» من إبداع العقل الإنساني.

التصنيف متعدد الأبعاد Multidimenisonal يمكن أن يطبق على التصنيف الرتبي أو التصنيف الارجاعي، وهو يختلف عن الصورة الخالصة من كل من هذين النوعين من جهة أنه يسمح باستخدام عدد من مبادىء تكوين التصورات في وقت واحد عن إدراك وعمد كاملين، كما أنه يبنى بحيث يتيسر عزل وتمييز أي خليط من هذه المبادىء لأي غرض من الأغراض. فلكي أضيف بعدا واحدا أو أكثر إلى نظام رتبي يقوم على مبدأ واحد، لا بد أن أبني سلم مراتب مستقل يقوم على المبدأ الجديد، ويتعين عليَّ بعدها أن أفرض هذا النموذج الجديد على كل أو بعض النظام الأصلي، وبهذه الطريقة أضيف بعدا جديدا في المكان المطلوب. ويوضح هذه الطريقة استخدام التصنيف العشري لديوي أرقام الشكل الجغرافية التي يمكن أن تطبق في أي مكان يحتاج إلى التأكيد على عنصر المكان.

مثال

يمكن أن تصنف المركبات الكيمائية تبعا لأساس واحد هو العناصر التي تكون هذه المركبات. ويمكن أن تصنف نفس المجموعة من المركبات تبعا لخاصية مادية، مثل القابلية للتحلل أو الذوبان في قائمة من المذيبات. والتصنيف المتعدد الأبعاد يمكننا من ربط أي نقطتين من هاتين الخطتين المستقلين مع بعضهما البعض. وعن طريق إضافة أسس أخرى يمكن تكوين بؤرات الالتقاء التي يمكن بواسطتها تجميع كل العلاقات الموجودة بالخطط.

وهناك أمثلة على إدخال مبدأ تعدد الأبعاد في التصنيف المكتبي في: التصنيف العشري العالمي، وتصنيف الكولون الذي أسسه رانجاثان، والتكشيف التوافقي (المترابط) Co-ordinite الذي أسسه مورتيمر تاوبه، وفي نظام فرادان العلمي أو الاستقرائي[1].

---

(١) أعطى المؤلفان هنا إحالات بالهوامش إلى عدد من المراجع التي يمكن الرجوع إليها لوصف هذا المبدأ ومناقشته، وقد ذكرنا =

وليس الغرض من التصنيف هو فقط جمع الأشياء المتشابهة وفصل الأشياء غير المتشابهة ولكنه أيضاً إبراز العلاقات بين الأشياء. ولقد تم تكييف التصنيف الرتبي في صورته الخالصة لكي يبين إلى أي مدى يعرض مثال ما أو موضوع ما نفس الخصائص التي يعرضها القسم الذي يسبقه أو

في صفحة لاحقة أنهما لن يتناولا التصنيف الاستقرائي الذي يعد التصنيف المتعدد الأبعاد أقرب إليه - لأنه لا يزال في دور التكوين. والتصنيف الاستقرائي بالمعنى الضيق يصدق على نظام فرادان العلمي للتصنيف والتكشيف وهو لا يزال بالفعل في مرحلة التجريب، كما أنه يقوم على أسس لا يشارك فرادان فيها أحد حتى الآن ومن ثم فإنها تعد أسسا فردية إلى حد كبير. ولقد أسس فرادان نظريته العلمية بعد أن استفاد بدون شك من نظرية التصنيف التي ابتكرها **رانجاناثان** والتي تعد المدخل الحديث للتصنيف، بل إن رانجاناثان **يعد** أستاذ هذه المدرسة وصاحبها دون منازع، بل إن أحد مؤلفي الكتاب وهو شيرا يعد من معتنقي آراء هذه المدرسة، ولذلك فقد كان المظنون ألا يقتصر تناول هذه النظرية على هذه الصورة المبتسرة غير الواضحة التي تحير أكثر مما تهدي. وليس هنا مجال تفصيل نظريات هذه المدرسة ولكن يجدر إعطاء فكرة سريعة عنها على أي حال. ولقد فضلت أن أعطي هذه الفكرة في مقدمة الكتاب حتى يتسع المجال لشيء من التفصيل، وفيما يلي المراجع التي أعطاها المؤلفان مدعمة بمراجع باللغة العربية أولها مترجم عن الانجليزية ولكن لم يذكره المؤلفان لأنه لم يكن قد ظهر وقت تأليف كتابنا هذا، والثاني رسالة بالعربية نوقشت بقسم الوثائق والمكتبات. ولقد أضفت أيضا كتابين لرانجاناثان يعدان أهم ما يشرح نظريته من بين مؤلفاته. وفيما يلي هذه المراجع:

ملز، ج: نظم التصنيف الحديثة في المكتبات، أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية، ترجمة عبد الوهاب أبو النور. القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦. الفصول: ٢، ٣، و١١. اعادت طبعه مكتبة غريب بالقاهرة، ١٩٨٢.

عبد الوهاب أبو النور: دراسة مقارنة لبعض خطط التصنيف البيليوجرافي لأستنباط الاسس لخطة عربة للتصنيف. رسالة ماجستير غير منشورة. الفصول: جـ ١ فصل ٥؛ جـ٣ فصل ٣،٢.

عبد الوهاب أبو النور: التصنيف البيليوجرافي لعلوم الدين الاسلامي. القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٣. الفصلان الاول والثاني (تعيد طبعه الآن مكتبة غريب بالقاهرة).

Bradford S.C., Documentation, 2nd ed. (London: Crosby, (1953) Chapters III, XI (On U.D.C.).

Farradane, J.E.L., «A Scientific Theory of Classification and Indexing and Its Practical Applications, Journal of Documentation, 6, No2 (June 1950) PP. 83-99; 8.No,2 (June, 1952) pp. 73-92.

Palmer, B.I. and Wells, A.J, Fundamentals of Library Classification (London: Allen and Unwin, 1951) (Emphasis on Colon Classification).

Ranganathan, S.R., Elements of Library Classification, 3rd ed. (London: Library Association, 1963).

Prolegomena to Library Classification, 3rd ed. (London: Library Association, 1967).

Shera and Egan, (edits), Bibliographic Organization (Chicago. 1951). Papers by Mortimer Taube and S.R. Ranganathan, pp.57 71, 94 108.

يتلوه في سلم المراتب. ويصعب في النظام الرتبي إبراز علاقات التسلسل أو القرابة، وهي التي ترد فيها أحد الأمثلة ملازماً لآخر بانتظام أو كنتيجة له، ولكن التصنيف المتعدد الأبعاد يصلح جيداً لإبراز هذه العلاقات. والتصانيف الرتبية تنمو بطريقة استدلالية، تبدأ من افتراض وحدة المعرفة كلها، ثم تقسم المعرفة على التوالي خلال إضافة خصائص مميزة لمفهوم كل قسم. أما التصانيف المتعددة الأبعاد، فمع أنها لم تتحرر جميعاً من الاعتماد على سابقاتها الرتبية أو على أسسها، إلا أنها أميل إلى الطريقة الاستقرائية وتبنى بطريقة قريبة منها، وذلك من خلال عزل الأقسام التي يمكن تعريفها وتحديد ذاتيتها على أدنى مستوى، ثم ربط هذه الأقسام تبعاً للعلاقات الهامة بالنسبة لوضع بالذات. ولا زالت أسس بناء التصنيف الاستقرائي في مرحلة التكوين ولن نحاول أن نتناولها هنا. ومع ذلك فإن قواعد التقسيم التالية قواعد مستقرة منذ مدة طويلة، وهي تعد أدلة مفيدة إلى الثبات في أي نوع من التصنيف.

التقسيم Division[1]

التقسيم المنطقي هو عملية تمييز النوع من الجنس، أو تمييز النوع الفرعي من النوع، وذلك عن طريق إضافة خاصية مميزة إلى تعريف القسم الأكبر. وبهذه الطريقة تستقل الجماعات في داخل القسم الأعم عن بعضها الآخر خلال امتلاكها لصفة لا يشترك معها فيها القسم ككل.

مثال

شجرة البلوط نوع من الجنس شجرة، ولكنها شجرة بأكملها لا جزء من شجرة (مثل الجذع، أو فرع ما، أو ورقة ما). وتعريف الجنس شجرة لا يتضمن تعريفاً كافياً لشجرة البلوط. أما تعريف شجرة البلوط فيتأتى خلال

---

(١) اللفظ Division يعني عملية التقسيم ذاتها كما يعني الأفراد الذين يخرجون من عملية التقسيم وبالنسبة للتصنيف المكتبي تقسم المعرفة البشرية في البداية إلى أقسام رئيسية Main Classes يقسم كل واحد منها إلى شعب رئيسية Main Divisions (المترجم).

تعريف الشجرة علاوة على تحقيق ذاتية الخصائص التي تختلف فيها عن جميع أنواع الجنس شجرة.

ولما كانت الخاصية هي النقطة البؤرية لعملية التقسيم، ولما كان إجراء التصنيف ينطوي على اكتشاف وتحقيق هوية فروق متتابعة، فإن هناك أربع قواعد للتقسيم تحكم عملية التصنيف:

قواعد التقسيم

١- ينبغي أن يكون استخدام الخصائص، سواء كانت طبيعية أم مفتعلة (اصطناعية)، مطرداً ومتماثلاً في كل مرحلة من مراحل التقسيم، بحيث لا يدخل أساس جديد من أسس التقسيم إلا إذا تم استيفاء الأساس الذي يجري تطبيقه. وهذا الإصرار على أن يعتمد التقسيم على أساس واحد أو خاصية واحدة في نفس الوقت ضروري لتحاشي أغلوطة التقسيم المتداخل Cross Division[١].

٢- ينبغي أن تكون عملية التقسيم تدريجية، بحيث يستخدم في كل مرحلة أقل قدر ممكن من الإختلاف في القسم. أي أنه من الضروري مراعاة مبدأ التصنيف وفقاً لدقة الفصل، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى جمع الأشياء وثيقة الصلة بقدر ما تسمح بذلك المواد نفسها[٢].

٣- ينبغي أن تكون شُعب القسم مانعة فيما بينها أو قائمة بذاتها. وهذا المبدأ في الواقع تابع لسابقه، ذلك أن التقسيم المتداخل ينتج عن تأثير أكثر من مبدأ واحد من مبادىء التقسيم في نفس الوقت[٣].

٤- ينبغي أن تكون شُعب القسم جامعة فيما بينها، مع أخذ حالة المعرفة الراهنة في الإعتبار، بحيث يكون مجموع الشُعب أو الأنواع متساوياً مع القسم الذي يجري تقسيمه. فإذا أهمل تخصيص جزء من الشُعبة فسوف تكون النتيجة هي، كما يقول برودفيلد «تصنيف جامع بمعنى أنه يمكن

---

(١) Sayers, W.C.B., op. cit., p.80; Piper and Ward, op., cit., p , 282.

(٢) Sayers, op., cit., p.80.

(٣) Piper and Ward, op., cit., p.293.

إيجاد مكان لكل شيء، إذا ما سلمنا بأنه لم يتم وصفه». وهذه هي أغلوطة التقسيم الثنائي Dichotomy أي فصل قسم منفرد محدد عن بقية غير محددة[١].

في القواعد السابقة ظهر عدد من الأسس يمكن أن نلخصها على النحو التالي: ينبغي أن تقوم كل واحدة من خطوات التقسيم على أساس واحد مفيد يصدق على كل الأفراد، وبحيث تكون الشُّعب الناتجة دقيقة إلى أبعد حد يؤدي الغرض من الناحية العملية، وأن تكون جامعة مانعة فيما بينها.

(ب) الأسس العامة للتصنيف المنطقي

من التعريفات السابقة لألفاظ التصنيف، ومن وصف العمليات التي ينطوي عليها التصنيف، يمكن أن ينتقل المرء إلى تطوير عدد من الأسس التي تتصل بكل أنماط التصنيف، والتي يمكن فهمها على أنها نموذج يفهم في إطاره كل عملية التصنيف، أو أي نظام خاص، فهما كاملاً، وتقوم تقويماً سليماً. ولكن ينبغي ألا تؤخذ هذه الأسس على أنها قواعد دالة في عملية إعداد أو عمل التصنيف إلا في حدود ضيقة.

ودائرة التصنيف أو مجاله هو الوجود كله، سواء في كليته أو في جزئيته. أي أن كل شيء كان أو يكون أو يمكن أن يكون في الكون كله: الذهني أو المادي، يمكن أن يكون موضوعاً للتصنيف[٢].

وينبغي ألا تفسر العبارة السابقة على أنها تعني ضرورة وجود نظام تصنيف واحد يشمل الوجود كله: الذهني والمادي، فتلك هي أغلوطة

---

(١) Piper and Ward.op. cit., p.283; Broadfield, op. cit., p.38.

ولعل «التقسيم الثنائي» بحاجة إلى بعض الشرح، وهو التقسيم الذي ينتج عنه في كل خطوة شعبتان فقط، وهو يعد النوع الوحيد من التقسيم، وبالتالي التصنيف، الذي يمكن أن يحصر كل الشعب؛ مثال ذلك: ينقسم الأدب إلى الانجليزي واللاإنجليزي فالشعبة الثانية يمكن أن تشمل كل الآداب الأخرى التي ظهرت والتي لم تظهر؛ فهو التصنيف الحاصر الوحيد من الناحية النظرية. وأبرز الأمثلة على التصنيف أو التقسيم الثنائي شجرة فرفريوس الشهيرة. (المترجم).

(٢) Sayers, W.B.C., op. cit., p.79.

التصنيف الشامل، وهي سبب ما تورطت فيه الأنظمة من خلط في الأسس التي قامت عليها بحيث لم يعد ثمة أمل في إصلاحها.

والمعرفة كلها نسبية، لا من حيث إنها لا تكتمل أبداً فحسب، ولكن أيضاً من حيث إن المعارف توجد مرتبطة ومتعلقة بغيرها من المعارف، وهي تتكيف وتنمو بواسطة تلك العلاقات[١].

والمعرفة، علاوة على ذلك، متلازمة مع الأشياء أو الواقعيات، ومع الموضوعات أو العقول؛ والمعرفة تتألف من هذه الأشياء المرتبطة بعضها ببعض ومن العلاقات نفسها[٢].

لذلك فإن أقسام وتصورات أي تصنيف نسبية إلى علاقات الوجود وإلى علاقات المعرفة جميعاً، وهي أقسام تركيبية Synthetic، متطورة، ويمكن تعديلها وتكييفها.

وترتيب أو تنسيق تصنيف ما، هو ترتيب مقنن، وقد يتفق مع فكرة مؤلفه عن النسق أو النظام «الطبيعي»، أو قد يعكس نظرية للمعرفة، أو قد يكون ببساطة هو الترتيب الذي يعتقد مؤلفه أنه الأكثر نفعاً بالنسبة لهؤلاء الذين سوف يستخدمون النظام. وهناك من طرق الترتيب الممكنة في التصنيف بقدر ما هنالك من العلاقات في داخل حدود مادته الموضوعية، أو ما يوجد من علاقات في المعالجات الممكنة للمعرفة.

والتبعية Subordination والتساوي في الرتب Coordination نسبيان ويكمل أحدهما الآخر. ولذلك فإن البنيات المتتابعة، والمتفرعة، والمتداخلة، يمكن أن تجمع معاً، كما يمكن أن تؤسس العلاقات فيما بينها[٣].

وتجميع Collocation الأقسام المتصلة يحدث الفاعلية القصوى في التصنيف العملي الوظيفي[٤]. وثبات أي تصنيف، أو ثبات عناصره، نسبي إلى الحالة الراهنة للمعرفة أو إلى أمد الانتفاع بالنظام.

---

(١) Bliss, op, cit., pp. 158-63.
(٢) Idem, . P. 158-63 and pp. 118-131.
(٣) Bliss, op. cit., pp. 151-6, 249.
(٤) Ibid. pp. 146, 283, 301, 408.

٢

التصنيف المكتبي

مع أننا أكدنا في الصفحات السابقه على الأسس التي يقوم عليها التصنيف الفلسفي، إلا أن هذا لا يعني أن تصنيف المكتبات هو ذات التصنيف، أو أن الإنتاج الفكري في أي مجال يمكن أن ينظم بنفس الطريقة، وعلى نفس الأسس التي ينظم عليها المعرفة المجردة المتراكمة والتي يشكل الإنتاج الفكري في داخلها التعبير الملموس والمسجل وثمة افتراض يسود أوساط المكتبيين يقول بأن الإثنين واحد، وأنهما ليسا مظهرين مختلفين لعملية مشتركة، وربما كان هذا القول مسئولاً أكثر من أي عامل واحد آخر، عن إخفاق التصنيف المكتبي في تحقيق منفعته الكاملة.

ولكل كتاب، أو سجل مطبوع للمعرفة، بنيته الداخلية التي لا تتماثل في كل الحالات مع بنية غيره من الكتب في نفس مجاله، أو حتى في نفس مبحثه. وعلى التصنيف المكتبي أن يوفق بين هذه الأسس المختلفة للنظم الداخلي للكتب، وأن يبرز العلاقات المتعددة الموجودة بين أي كتاب وبين المظاهر المتصلة به من كل الكتب الأخرى، وذلك إلى أي مدى يكون فيه التحليل الدقيق مفيداً وممكناً من الناحية العملية. والفهم الواضح للمبادئ الأساسية هو وحده الذي يمكن المحلل من أن يعمل على مستويين متعددين

في نفس الوقت: وهما بنية المعرفة المجردة والمعممة، والأمثلة المحسوسة للتشكيلات التي تتألف منها الكتب كل على حدة.

ولما كان حقل المعرفة يتطور تجاه النضج، ولما كان كم المعرفة يتزايد ويتزايد أيضاً عمقها وتفاصيل سجلاتها المطبوعة، فإن تنظيم الإنتاج الفكري لهذه المعرفة يعكس هذه النوعية المتزايدة. والخطة التي وضعت لترتيب هذه المعرفة تحاول بصورة متزايدة هي الأخرى أن تقارب تنظيم المعرفة نفسها في الإطار والمظهر. ولكن ثمة فرقاً هاماً وجوهرياً. فالأبحاث monographs فقط (بالمعنى المحدد لهذا اللفظ ـ أي الكتابة في مبحث واحد فرد) هي التي يمكن معالجتها كوحدات أساسية في جسم المعرفة المقنن. هذه الأبحاث لها مقومات وحدات الفكر أو المعلومات وعلاقتها بالبنيان الببليوجرافي نسبية إلى نموذج الرجوع. والكتب التي تحاول تركيب أي جزء من الحصيلة الإجمالية في حقل ما على أي مستوى أو من أية وجهة نظر، هذه الكتب تنزع إلى أن تعبر حدود أقسام التصنيف الصوري للمعرفة في هذا المجال (فلا تتقيد بحدود قسم واحد بل تربط أجزاء من أكثر من قسم واحد). فكل كتاب من هذا النوع يمثل في الحقيقة تصنيفاً خاصاً في ذاته، تكون تبعاً لغرض المؤلف، ويضم بين دفتيه تلك الأجزاء من المعرفة التي تفيد في هذا الغرض. ولذلك فإن أية محاولة لتصنيف الإنتاج الفكري اللابحثي[١] تجر إلى محاولة لإنشاء نظام تصنيف يتألف من أنظمة تابعة، يختار أجزاء مختلفة من نفس المعرفة المتاحة، وفقاً لعدد كبير من النماذج المختلفة. ولهذا السبب فإنه ليس من بين أنظمة التصنيف التي وضعت بغرض تصنيف الكتب

(١) يقصد بالانتاج الفكري اللابحثي non – monographic الانتاج الفكري الذي تضمه الدوريات والنشرات، الخ. ذلك من المواد المكتبية الاخرى وذلك مقابل الانتاج الفكري في الكتب ـ والكتاب هنا مقابل للكلمة الانجليزية Monograph اي البحث او الرسالة التي تتناول موضوعا واحدا منفردا، وهو يختلف عن الدورية لأن الدورية تضم عددا من الوحدات الببليوجرافية فكل مقالة عبارة عن وحدة ببليوجرافية مستقلة تحتاج الى معالجة مستقلة عند تصنيفها والمؤلفان يقصدان بهذا أن الانتاج الفكري البحثي يختلف عن اللابحثي من هذه الجهة، وأن نظم التصنيف التقليدية تقوم على أساس الكتاب وعلى أساس ترتيب الكتب ماديا على الرفوف دون الاهتمام بالتحليل الموضوعي (المترجم)

ووضع المجلدات على الرفوف نظام يقدر على كشف كل ما تحويه مجموعة ما عن موضوع معين. ومع ذلك، فإذا كان التصنيف يستخدم كأداة للوصف المقنن لمحتوى الكتاب، وإذا كان التصنيف متعدد الأبعاد بمعنى أنه يدبر أقساماً مستقلة لكل طريقة لمعالجة الموضوع، إذا كان الأمر كذلك، فبوسع الفهرس المصنف أن يجمع في مكان واحد الإحالات إلى أية معالجة هامة لأي موضوع، بصرف النظر عن التأليف أو الوضع المادي للكتاب (على الرفوف). أي أن التصنيف المكتبي، بمعنى آخر، يتأثر بالقيود التي تلازم طبيعة الكتاب كوحدة مادية. وهذه القيود مقبولة ومسلم بها، إلى حد أنها قد دخلت في التعريف القياسي للتصنيف المكتبي، كما أن معظم التعليقات لا تخلو منها.

ولما كان التصنيف المكتبي التقليدي يفهم دائماً على أن المقصود به التجميع المادي للكتب نفسها، فيبدو من المستحب هنا، أن نتناول في شيء من التفصيل طبيعته وخصائصه على اعتبار أن ذلك خطوة أولية لا بد منها لمعرفة ما يمكن أن يقدمه الفهرس المصنف من تحسينات وتعديلات خلال ما يقدمه من وسائل.

(أ) خواص التصنيف المكتبي

التصنيف المكتبي التقليدي هو قائمة من الألفاظ، يختلف كل منها عن الآخر في النوعية والدلالة، قادرة على وصف المحتوى الموضوعي للكتب (وأحياناً خصائص أخرى)، تندرج تحتها المعرفة جميعاً، مرنة بغير حدود، في ترتيب طولي، ومتفرد، وذي معنى أو دلالة واحدة بالنسبة للمصنف والمستفيد على السواء. وحينما تطبق هذه القائمة على الكتب، خلال إضافة وسيلة الترقيم عادة (وليس بالضرورة) فإنها تؤدي إلى ترتيب الكتب على رفوف المكتبة تبعاً للمبادىء والأسس المنطقية التي تلازم الخطة.

وهذا التعريف يجمع الخواص السبع الأساسية للتصنيف المكتبي التقليدي:

١ـ الطولية Linearity .

تنتج هذه الخاصة من الشكل المادي للكتاب أو لبطاقة الفهرس، وهي نتيجة لحقيقة أن المكتبة ليست إلا رفاً متصلاً من الكتب وصفاً أو تسلسلاً متصلاً من بطاقات الفهرس، وكل كتاب أو بطاقة عبارة عن نقطة واحدة في هذا الخط المتصل. ومن هنا يترتب على هذا أن أي تصنيف يطبق على حصيلة من الوحدات كهذه، لا بد أن ينظم ألفاظه في تسلسل طولي.

٢ـ الشمول Inclusiveness .

ينبغي أن يدرج التصنيف في داخل حدوده جلة المعرفة التي تنتمي إلى المجال الذي يتناوله، ولذلك فلا بد أن يستوعب كل ما كتب أو يمكن أن يكتب من كتب، بل كل استخدام للكتب سواء كان واقعاً أو محتملاً.

٣ـ دلالة الألفاظ Meaningfulness of Terms .

لا يكفي أن تكون ألفاظ التصنيف دالة على محتوى الكتب وعلى استخداماتها، بل لا بد أن تفسر للمصنف وللقارىء القسم الذي تعبر عنه هي تعبيراً لفظياً، وأن تكون دلالتها واحدة بالنسبة لكل منهما. وبدون هذا التطابق في المعنى يفسد الهدف من التصنيف، الذي هو تنظيم المعرفة المسجلة لأغراض الاسترجاع الفعال

٤ـ دلالة ترتيب الألفاظ Significance of Arrangement of Terms

ينبغي أن يكون ترتيب التصنيف ـ أو تسلسل بنيانه ـ ذا معنى واحد بالنسبة للمصنف والقارىء على السواء؛ وإلا فقد التصنيف وضوحه.

٥ـ التخالف Differentiation

مع أن السائد اعتبار التشابه مبدأ أساسياً في التصنيف، إلا أن عملية التصنيف تعني تحديد اختلافات متتابعة. ويستتبع ذلك ضرورة أن تكون الاختلافات ذات معنى واحد بالنسبة للمصنف والقارىء على السواء وإلا فلن تكون الألفاظ متميزة.

٦ـ تفرد ترتيب الألفاظ Uniqueness of Arrangement of Terms .

تشتق هذه الخاصة من دلالة ترتيب الألفاظ، وهي إصرار على ضرورة ألا يكون هناك إلا مكان واحد، ومكان واحد فقط، لكل موضوع؛ ولكن هذا لا ينكر احتمال اختلاف وجهات النظر في معالجة أي موضوع واحد، ولكنه يقضي بأن الموضوعات التي ينظر إليها من وجهات نظر واحدة وتستخدم لأغراض واحدة ينبغي أن تلتئم في قسم واحد، وقسم واحد فقط.

٧ـ المرونة اللا محدودة Unlimited Hospitality

ينبغي أن يوفر التصنيف مكاناً لكل جزء من مكونات الكون الذي يتناوله ؛ ينبغي أن يوفر للأشياء الملموسة، الحقيقية والتخيلية، الكائنة وغير الكائنة، في الماضي والحاضر والمستقبل.

(ب) حدود التصنيف المكتبي

من هذه الخواص يتضح لنا أربعة حدود تلازم التصنيف المكتبي التقليدي.

١ـ واحدية البعد Unidimensionality

لما كان التصنيف المكتبي طوليا، لزم أ يكون ذا بعد واحد. ورف الكتب، أو درج البطاقات، أو صفحة الفهرس المطبوع عبارة عن تصميم من خط مستقيم، وكل وحدة يمكن أن تحتل موضعاً عليه دون أن يكون لها بعد آخر، مع أنه توجد إحالات إلى النقاط التي تسبقها أو تليها. ولكن العلاقات بين الكتب متعددة الأبعاد

وبهذه الطريقة يضطر مصنف الكتب كأشياء مادية إلى الدخول في المعضلة الحرجة التي عبر عنها وليم جيمس تعبيراً دقيقاً بقوله:

« مهما كان المظهر الذي أصنف تحته الكائن من مظاهره (المتعددة)، فإن هذا يجعلني غير عادل مع المظاهر الأخرى. ولكنني أصنفه دائماً تحت

مظهر واحد أو آخر، فأنا إذن غير عادل دائماً، وجزئي دائماً، وغير مستوف دائماً. وعذري هو الضرورة ـ الضرورة التي تفرضها على طبيعتي المتناهية والعملية. فتفكيري أولاً وأخيراً ودائماً هو لأجل فعلي، وأنا لا أستطيع أن أفعل إلا شيئاً واحداً فقط في وقت واحد... وكل طرق فهم الحقيقة المحسوسة، إن كان ثمة طرق صادقة على الإطلاق، هي طرق صادقة بنفس الدرجة... ونفس الخاصة التي تمثل جوهر الشيء في مناسبة ما تصبح في مناسبة أخرى صفة غير جوهرية إطلاقاً[١]».

٢ـ التضارب في التنظيم Inconsistency of Organization

لا يمكن أن يكون نظام التصنيف المكتبي مطرداً خلال كل أجزائه وذلك يرجع إلى مبدأ التخالف، ومن هنا لا يمكن أن يكون سلم مراتب واحد متصلاً، أو تتابعاً واحداً متصلاً من العام إلى الخاص إلى الأخص. فلا بد أن يكون عند التطبيق، بصورة تزيد أو تنقص، سلسلة من الترتيبات المستقلة المكتفية إكتفاء ذاتياً، ترتبط إرتباطاً حراً في سلم مراتب زائف ويتم ذلك كله بواسطة تصميم عام.

٣ـ النقص الملازم Inherent Incompleteness

هذا الحد ناتج عن الكفاح من أجل المرونة اللامحدودة ـ أي توفير مكان لكل المعرفة الماضية والحاضرة والمستقبلية ـ وهو يسلم إما بوجود كون استاتيكي (جامد) أو بالقدرة على التنبؤ بالمعرفة المستقبلية جميعاً. ولكي يكون التصنيف المكتبي صالحاً للتطبيق، فلا بد أن يكون قابلاً للنمو، فتكون مرونته اللامحدودة كامنة فيه، وتمد هذه المرونة الكامنة بحيث توفر للأبعاد الجديدة أو الأسس الجديدة التي قد يفرض إضافتها إليه، أو التي تنتسب إلى أبعاد قديمة.

---

(١) James, William, The Principles of Psychology (New York : Henry Holt, 1890), vol.11, p.333.

٤ـ التشابك Complexity

وهذا حد نسبي، وأهميته تتفاوت بتفاوت بنية كل حقل والاطار النظري في ذهن المستفيد. والتشابك يصبح حداً حينما يؤدي إلى الخلط والإبهام.

(ج) الرمز Notation

يتضمن تعريفنا السابق للتصنيف المكتبي التقليدي عنصر الرمز، وهو عنصر لا يعد خاصية فطرية ملازمة لمثل هذه التصانيف، إلا أنه خاصية عملية لازمة لترتيب الأشياء المادية الأخرى عن تصنيف المعرفة الخالصة (المجردة). لذلك كان من الضروري أن نوجه شيئاً من الاهتمام لطبيعة الرمز وخواصه.

والرمز هو صف من العلامات المريحة والإقتصادية، يمتلك ترتيباً فريداً ولازماً، وحينما يطبق على ألـفاظ التصنيف فإنه يؤدى إلى ترتيب عناصر الخطة.

والرمز يخدم ثلاثة أغراض:

١ـ يقوم بدور الواسطة التي تنتقل خلالها ألفاظ التصنيف فتصبح هي الموضوعات التي ترتب في ترتيب منطقي تحت تلك الألفاظ.

٢ـ كاسلوب اختزال مريح للتعبير عن ألفاظ التصنيف.

٣ـ كمفتاح لتنظيم قائمة التصنيف وبنيانها. فبدون الرمز سوف يتعين على القارىء أو المصنف حينما يريد تفسير الخطة المستخدمة أن يرجع إلى قوائم هذه الخطة.

وفيما يتصل بعلاقة الرمز بالتصنيف هناك اعتباران أساسيان:

١ـ يجب أن يكون الرمز المستخدم ذا أساس عريض كاف (أي صف كاف من الرموز) لاستيعاب ألفاظ التصنيف.

٢ ـ الرمز يتبع التصنيف. ينبغي ألا يكون الرمز قالباً يصب فيه أو يقحم نموذج التصنيف. ولقد كان الإخفاق في مراعاة هذا المبدأ الثاني هو المسئول إلى حد كبير عن عدد من وجوه الضعف في تصنيف ديوى العشري، ومنه انتقلت إلى التصنيف العشري العالمي. فلقد جمد الرمز في كليهما بنية التصنيف فأحالها إلى نموذج جامد وغير مرن.

والصفات المستحبة في الرمز هي الإختصار والبساطة والمرونة والخاصة الأخيرة تجعل الرمز قابلاً للتعديل والتوسيع بحيث يسمح بإضافة أقسام أو أقسام فرعية جديدة في خطة التصنيف دون مخالفة التصميم البيني للتصنيف أو الترتيب المنطقي للرمز. والقيمة التذكرية هي أية خاصة في الرمز تساعد الذاكرة، مثل التشابه في الحروف، أو تكرار رقم ما بنفس المعنى حيثما ورد، أو تكرار قوائم بأكملها، أو تكرار سلاسل، أو تكرار توافيق الرموز.

ويقال عن الرمز إنه «موحد» أو «خالص» حينما يستخدم نوعاً واحداً فقط من الرموز (الحروف، الأعداد، الخ). ويقال عن الرمز إنه «مختلط» حينما يستخدم أكثر من نوع واحد من الرموز.

(د) التصنيف «الحاصر» Emumerative و«التركيبي» Synthetic

هناك نوعان كبيران من التصنيف الببليوجرافي ـ التصنيف «الحاصر» و «التركيبي». والأول هو النوع التقليدي من التصنيف المكتبي، وهو يستخدم عادة كأداة مريحة لتجميع الكتب والمواد المشابهة. واستخدام التصنيف الحاصر يفرض على الرؤوس اللفظية للفهرس الموضوعي عبء عزل الأجزاء الفرعية للجماعات التي وردت مخصصة في التصنيف، كما يفرض عليها مسؤلية الدلالة على العلاقات التي لم تركبها خطة التصنيف.

ومع ذلك، فإن الفهرس المصنف ينتظر من التصنيف الذي يعد على أساسه أن يعزل الموضوعات المخصصة، وأن يركب مثل هذه الموضوعات كما

يفعل الفهرس القاموسي برؤوس موضوعاته الألفبائية، لأنه ينبغي ألا يكون ثمة اختلاف بين الفهرس القاموسي والفهرس المصنف من حيث مقدرة كل منهما على عزل الموضوعات المخصصة. وهذا يعني أن على نظام التصنيف أن يوفر أرقام تصنيف مطابقة للموضوعات المخصصة، مثلما يحاول الفهرس القاموسي أن يحقق تطابق رؤوس الموضوعات المخصصة مع الموضوعات التي تمثلها. ولكي يحقق نظام التصنيف هذا، فلا بد أن يكون قادراً على النمو بطريقة تجعل في استطاعته وصف الموضوع المخصص بلغة الرمز بنفس الإستعداد الذي يقدر به الفهرس القاموسي على وصفه بلغة رؤوس الموضوعات اللفظية، وربما بدرجة من التخصيص أعظم. والتصنيف التركيبي هو النوع الوحيد من التصنيف الذي يقدر على الوفاء بهذا المطلب.

لذلك فإن قبول مبدأ التصنيف التركيبي يحتم على التصنيف المستخدم أن يوفر مدخلاً واحداً فقط لكل موضوع؛ مثال ذلك «الوراثة عند الكلاب»، فهو إما أن يظهر في التصنيف تحت «الكلاب» أو تحت «الوراثة» لا تحتهما معاً. وهذا ينكر الفكرة الأساسية التي يقوم عليها نظام «المصطلح الكلي Uniterm System». ولما كان هناك عدد كبير من الموضوعات يتألف كل منها من أكثر من عنصر واحد، فانه يصبح من الضروري تكوين قاعدة لبناء أرقام التصنيف التي سوف تصون وحدة ترتيب العناصر. ويمكن أن يتبع مثل هذا التسلسل قاعدة رانجاناتان ـ الشخصية، المادة، الطاقة، المكان، والزمان.

(هـ) التصنيف المتعدد الأبعاد كحل للمعضلة الفلسفية للتصنيف المكتبي

مما قلناه عن طبيعة التصنيف المكتبي وخواصه، يتضح أنه يختلف عن العملية العقلية للتصنيف الفلسفي في عدد من الطرق الجوهرية. فمن ينشىء تصنيفاً فلسفياً يتمتع بالحرية في أن يشكل عالم اهتمامه بأي طريقة توافق غرضه، وأن يجعل مجال هذه التشكيلات على أي سعة يرغب فيها، وأن

يوجد بنية خطته الافتراضية بحيث يجعلها تكشف عن أية علاقة يريد عرضها. وهو حر في اتخاذ هذه القرارت لأنه يتداول تجريدات عقلية هي في ذاتها من توليدات العقل الإنساني. ولا يحد من معرفته إلا مدى معرفته وقدراته مع إدراك العلاقات وخصوبة خياله.

أما الشخص الذي يسعى إلى تنظيم المعرفة بواسطة التصنيف المكتبي فهو أقل من سابقه حرية. فهو، أولاً وقبل كل شيء، مضطر إلى ألا يستخدم إلا ما سبقت الكتابة عنه (المباحث التي توجد عنها مؤلفات)، كما أنه ليس حراً في تشكيل مجال الإطارات التي تحوي عالم اختصاصه بل يقوم الآخرون بإعدادها له إلى حد كبير. ويتبع ذلك، أنه لا يختار العلاقات التي تربط هذه الإطارات، فهي محدودة قررها له الآخرون إلى حد كبير. وحتى إذا لم يكن يعالج ترتيب الأشياء المادية (الكتب) فلا يزال مضطراً على الأقل إلى ترتيب ما يمثل هذه الأشياء من الناحية المادية (بطاقات الفهرس أو المداخل الببليوجرافية). ومع أنه حر في اتخاذ هذه القرارات إلا أنها لا بد أن تتشكل بفهمه لاستخدامات المجتمع للمواد التي يحاول أن يصنفها.

وثانياً: بينما يتحدث الفلاسفة عن التصنيف الذي يشمل «الوجود كله سواء المجرد أو المحسوس» فإن التصنيف الفلسفي أو العلمي يسعى من الناحية العملية إلى تنظيم المعرفة فحسب. ولما كان الهدف المباشر لكل ميدان من ميادين المعرفة هو الوصول إلى عدد من التعميمات المتزايدة مطلقاً في عموميتها وتجريدها، فإن المادة التي يجري تنظيمها هي مادة مجردة، وهي تقتصر فقط على تجريدات تلك الظواهر التي تم إدماجها في بنية كل ميدان. وترتبط مثل هذه التجريدات بعالم الواقع عن طريق الظواهر التي تحيل إليها، ولكن ليس ثمة حاجة إلى إدراج الظواهر نفسها بكل تنوعها في نظام التصنيف.

ومع ذلك، فلابد أن يشتمل أي تصنيف عملي، إلى جانب المعرفة الأساسية أو حصيلة التعميمات المجردة، على الأمثلة المحسوسة والجزئية،

وعلى عوامل التنظيم الاجتماعي التي تشارك في تداول العناصر المجردة والمحسوسة أو الجزئية فالمعرفة حول الفن، على سبيل المثال، يمكن أن تصنف بطريقة مقننة على أنها مبادىء الجمال، ولكن حينما يتناول المرء تصنيف مجموعة تضم أمثلة على هذه المبادىء فلابد أن يكون هناك ترتيبات لا لتصنيف المعرفة عن المبادىء الأساسية فحسب، ولكن لتصنيف النماذج الجزئية أو الأمثلة ذاتها، فضلاً عن المعلومات عن الظروف الاجتماعية لأي زمان أو مكان، والتي قد تكون أثرت على طابع النماذج الجزئية، وحتى على الترتيبات الاجتماعية أو المعهدية لتسويقها، أو حفظها، أو دراستها

هذه العناصر الثلاثة ـ المعرفة، والأشياء المدروسة، والوسائط ـ هي المكونات الأساسية في أي وضع عملي، والأرجح أن الكتب تكتب عن أي واحد منها، أو حول أي جزء من أي واحد منها، أو حول أي مزيج من أجزاء الثلاثة جميعاً وهذا الإحتمال يعسر قدراً كبيراً من تشابك التصنيف المكتبي وتضاربه ويبدو أن أفضل الحلول التي ابتكرت حتى الآن هو النظام المتعدد الأبعاد، وهو الذي يعطي خطة قائمة بذاتها لكل عنصر ضروري، مع إمكان ربط الخطط المستقلة أو أجزاء منها حيث، وحيثما يستحب ذلك.

مثال ذلك: حينما يضع الكيميائي نصب عينيه اكتشاف طبيعة المادة فإنه يصنف ما يجده حول تصنيف **للمادة**، ولذلك فإن الكتاب الموجز الذي يلخص المعرفة في هذا الميدان سوف ينظم بصورة فعالة على هذا النحو. ومع ذلك، فإن كتابة الكتب سوف تحذو هذا النموذج إلى مدى محدود فحسب؛ فهناك الكتب التي سوف تكتب عن الخواص التي ترد في أقسام متعددة من المادة، أو عن استعمالات المادة، أو عن مصادرها، أو عن الطرق أو النظريات التي تستخدم كأدوات لتقدم المعرفة الكيميائية ويمكن أن تنظم الكتب في هذا الحقل حول أي واحد من هذه المعالجات، ولكن لما كانت كل واحدة من بؤرات التنظيم هذه تحيل بالضرورة إلى المادة نفسها، فسوف يوجد الكثير من وجوه التداخل بين الأقسام إذا استخدم كل واحد من هذه

الأسس المستقلة لتنظيم الإنتاج الفكري كأساس لتجزىء الأقسام في التصنيف المكتبي . فإذا أضيف إلى ذلك الأسس الخاصة بالجماعات المتنوعة التي تختص بتطبيقات المعرفة الكيميائية، أي العمليات، فسوف تتضاعف مصادر الخلط . فالأسس التي يقوم عليها تنظيم المعرفة مشتقة من طابع المعرفة، ولا بد أن تشتق الأسس التي يقوم عليها تنظيم الوحدات الببليوجرافية من خصائص المحتويات الفكرية لهذه الوحدات الببليوجرافية . ولن يرتبط الإثنان إلا إلى درجة محدودة، ولذلك فمن الضروري أن نسعى إلى الوصول إلى قدر من المعلومات أكثر مما لدينا الآن عن نقاط الإلتقاء .

٣

خصائص وبنية الانتاج الفكري

يمكن أن نصف الإنتاج الفكري لأي حقل ما خلال وصف بنية هذا الإنتاج الفكري ومحتواه ودون الإشارة إلى أي نوع من أنواع المكتبات أو إلى أي نمط من أنماط الاستخدام التي يمكن أن يتعرض لها هذا الإنتاج الفكري. ويمكن تحليل هذا الإنتاج الفكري باعتبار أنه يمثل أنواع التوثيق التي قد تلزم لحل مشكلة خاصة أو مجموعة من المشكلات، أو لمقابلة احتياجات فئة خاصة من القراء، أو لتحقيق أهداف مجموعة خاصة من مجموعات المكتبة. وحينما يكون على المكتبي أن يختار نظام التصنيف من بين النظم الموجودة أو أن يقرر إنشاء نظام خاص به، فلابد أن يحلل الإنتاج الفكري المطلوب تنظيمه بطريقة تتفق وظروف وضعه الخاص، لأن نموذج التحليل أو أنواع الأسئلة المطلوب الإجابة عليها عن الإنتاج الفكري سوف تتغير من وضع لآخر. ولا يمكن أن نناقش النموذجين اللذين حددناهما فيما سبق إلا في ألفاظ عامة، ولكننا سوف نقول ما يكفي لبيان الطريقة التي يمكن اتباعها والاتجاه الذي ينبغي أن ينحوه التحليل إذا كان أكثر عمقاً.

(أ) تحليل الإنتاج الفكري ـ المحتوى

قسَّم بيكون الإنتاج الفكري إلى أقسام ثلاثة اشتقها من الملكات الإنسانية الثلاث: الذاكرة والعقل والخيال، وهذا التقسيم الثلاثي لا يزال

صادقاً، وقد أدى تحديد المعرفة المسجلة على هذا النحو إلى تكوين أساس المجالات الثلاثة التقليدية: العلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، والإنسانيات. وليس ثمة من حاجة إلى أن نؤكد أن محتوى الإنتاج الفكري لهذه الميادين الثلاثة يعرض خصائص مختلفة تماماً، وأن بنيته تتبع نموذجاً مختلفاً إلى أبعد حد. فالإنتاج الفكري الأصلي للعلوم الإجتماعية يسجل مظاهر السلوك الإنساني سواء للأفراد أو الجماعات. والقدر الأكبر من الإنتاج الفكري الأصلي للعلوم الطبيعية يتألف من تقارير عن التجريب الذي يمكن التوصل من خلاله إلى المبادىء الأساسية أو «القوانين» التي تطبع جملة الأحداث التي تم تفحصها وملاحظتها على هذا النحو. والإنتاج الفكري الأصلي للإنسانيات هو العمل الإبداعي للعقل الإنساني.

وكذلك فإن الأعمال الثانوية التي تخرج من الأعمال الأصلية سوف تعرض هي الأخرى إختلافات تخص كلا منها. ففي العلوم الاجتماعية، تمثل الأعمال الثانوية بصفة عامة محاولات تحليل وتركيب وتفسير الأحداث الجزئية التي تم وضعها في الإنتاج الفكري الأصلي، وذلك بطريقة تجعل من الممكن التوصل إلى نتائج أو تعميمات مشابهة لتلك التي يتم التوصل إليها في العلوم الطبيعية. ولتحقيق ذلك لابد من تنمية الإنتاج الفكري بحصيلة من الكتابات التي تمثل الرأي ـ الرأي فيما يختص بالنظريات الأساسية التي تنتظم حولها الأحداث الجزئية، الرأي فيما يختص بصحة التفسيرات التي أمكن التوصل إليها فيما يتعلق بالأقسام المتعددة من الأحداث الأصلية، وأخيراً، الرأي فيما يختص بأي الطرق ينصح به لتطبيق منجزات أو تعميمات مجال ما على السلوك الفعلي للشئون الاجتماعية.

وعلى النقيض، فإن الإنتاج الفكري الثانوي للعلوم الطبيعية أكثر تلاحماً بكثير منه في حالة العلوم الاجتماعية. فإن الوصول إلى الأسس الرئيسية يعتمد في هذه العلوم على التجريب المحكم، وهذا يرد الإنتاج الفكري الخاص بالرأي إلى الحد الأدنى. ومحتوى الإنتاج الفكري الثانوي

هنا هو حصيلة صغيرة نسبياً من المعلومات التي جمعت عن حقائق، وتظهر في صورة نصوص أساسية وكتب موجزة، تتقادم في وقت قصير نسبياً، وهي أسهل نسبياً في التنظيم والاستخدام لأنها تتمتع بدرجة عالية من الدقة والإحكام.

أما الإنتاج الفكري الثانوي للإنسانيات، فلا مفر أن يكون كله تقريباً إنتاج رأي، وهو ينمو باطراد مع كل جيل جديد يطور تفسيراته الخاصة به، ومن النادر أن تتقادم أجزاء منه بل يظل محتفظاً بقيمته باستمرار.

وعند الشروع في تحليل الإنتاج الفكري لأي حقل موضوعي يسأل المرء نفسه أسئلة كهذه:

١ـ ما هي الحقائق الأصلية للحقل؟ وهي يجب معالجتها بطريقة فردية أو بطريقة شاملة بوصفها أقساماً؟ في أي صورة سجلت، وما هي الطريقة التي سجلت خلالها؟

٢ـ هل يمكن التعبير عن نتائج الدراسة في هذا الحقل في صورة مبادىء أو حقائق مقررة أو مقبولة على نطاق واسع؟

٣ـ هل يسهل الحصول على الحقائق المقررة في صورة ملتئمة وجيدة التنظيم، أم هل هي مشتتة في عدد كبير من المطبوعات ظهرت فيها أصلاً؟

٤ـ ما هي مدارس الفكر الهامة في المجال، وما هو نموذج النشر الذي تقدم خلاله؟

٥ـ ما هو مدى أهمية الرأي المتخصص في مجال الدراسة المعني، وما هي النقاط الرئيسية التي يتركز حولها الجدل؟

٦ـ هل انعكاسات الرأي العام كما توجد في وسائل اتصال أكثر شيوعاً هي من مجالات الاختصاص في الحقل، وهل من المهم أن تفسر نتائج الدراسة المتخصصة في هذه الوسائل الشعبية؟

٧- إلى أي مدى يفيد منهج البحث في تطوير الحقل، وهل يستلزم معالجة خاصة في جزء هام من حصيلة الإنتاج الفكري في الحقل؟

٨- هل وصلت مصطلحات الحقل إلى درجة كافية من التوحيد والتخصص تستلزم معالجة خاصة في قواميس مصطلحات، ومعاجم، وموسوعات تصمم لهذا الغرض بالذات؟

٩- هل تاريخ الحقل ضروري لدراسته في الوقت الراهن، أم هل يتصل فقط بالتاريخ العام للمجتمع؟

١٠- هل وصل الإنتاج الفكري للحقل إلى درجة كافية من التميز والتجسد تدعم وجود نظام خاص به للتنظيم الببليوجرافي، أم أن الوصول إلى سجلاته يتطلب البحث في الببليوجرافيات والكشافات وخدمات الاستخلاص الأعم؟

١١- هل مجال الحقل دولي أم محلي؟ ما هي دلالات هذا المجال بالنسبة لإمكان تطبيق مكتشفات الحقل وبالنسبة لمصادر الإنتاج الفكري المتصل (بالحقل)؟

(ب) تحليل الإنتاج الفكري - مشكلاته، إستخدامه، أهدافه

أنشئت كل مكتبة من أجل تحقيق مجموعة واضحة من الأهداف تتركز حول مجموعة من المشكلات ذات مجال محدود، ومرتبطة بتوقعات الاستخدام من جانب جمهور ذي طابع محدد. ومع ذلك فإن درجة التفاوت في التخصص أو العمومية كبيرة، ويمكن أن نتبين بوضوح مدى التأثير الذي تحدثه عوامل: المشكلة، والاستخدام، والجمهور في تكييف مجال المجموعات ونمط التنظيم الببليوجرافي، يمكن أن نتبين هذا بوضوح في المكتبات التي على درجة عالية من التخصص.

والحقول الموضوعية المتعارفة هي نتاج المحاولات لعزل عامل أو مظهر

واحد عن وضع كلى لدراسته بصورة أشمل وأعمق. وتنزع المؤسسات الأكاديمية والجمعيات العلمية إلى اتباع هذا النمط لعزل أجزاء معينة عن الكل بطريقة عشوائية. ولهذه الأسباب فإن أية محاولة لجمع كل المحتوى الذي يتصل بمشكلة معينة أو بمجموعة من المشكلات المترابطة لابد أن تعبر حدود الحقول الموضوعية المستقرة لكي تجمع معاً تلك الأجزاء ذات الصلة بالمشكلة المعينة. ومع أن محتويات الحقول المتعارفة وبناياتها واضحة ومألوفة، فليس ثمة أدلة بنفس القدر من الوضوح ترشدنا إلى الصور المتعددة للمحتوى، والتي تظهر حينما يكون الوصول إلى المعلومات عن طريق المشكلة. ولهذا السبب استلزم الأمر وجود عدد كبير من نظم التصنيف المتخصصة وقوائم رؤوس الموضوعات لاستخدامها في المكتبات المتخصصة، ولهذا السبب أيضاً كانت المهارة في تحليل مثل هذه الأوضاع هامة جداً بالنسبة للعاملين في المكتبة المتخصصة. وحتى الآن لا يتوافر لدينا نماذج لهذه العملية التحليلية أحسن تكوينها واختبارها، ومع ذلك فهناك أمثلة أجريت فيها عملية التحليل بطريقة برجماتية وبدرجات فاعلية متفاوتة. وقد سجلنا هنا بعض الأمثلة، وهي مجرد أمثلة استشارية لا إلزامية، ولابد أن توسع وتعدل لأغراض الاستخدام الفعلي، فهي مجرد خطوط عريضة يجب أن يسير عليها الاستقصاء.

١- ما هي المشكلة الرئيسية أو مجموعة المشكلات التي تستلزم التوثيق؟

٢- هل مجال المشكلة عام واسع، أم ضيق مخصص؟

٣- هل يمكن تجزىء هذه المشكلة الرئيسية إلى أجزاء صغيرة يتميز كل منها عن الآخر بدرجة كافية بحيث تستلزم معاملة مستقلة بالنسبة للإنتاج الفكري؟

٤- هل تقع كل أجزاء مجال المشكلة في إطار واحد أو مجال واحد

محدود المعالم؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي المجالات الموضوعية الهامة الأخرى التي سوف يكون من الضروري بحث الإنتاج الفكري الخاص بها؟

٥- إلى أي حد سوف تنطوي المحاولات لحل المشكلة الرئيسية على بحث أصيل، وإلى أي مدى يمكن مواجهة الاحتياجات خلال مطبوعات متاحة فعلاً؟

٦- إذا كان ولابد من إجراء البحث الأصيل، فمن أي المجالات الموضوعية سوف يجند الباحثون وأي أجزاء الإنتاج الفكري لموضوعات تخصصهم هو الذي سوف يكون مطلوباً لمساندة مشاركتهم في حل هذه المشكلة؟

٧- هل تختص المشكلة الرئيسية أو جزء هام منها بالمسائل التطبيقية مثل: العمليات، أو الإدارة، أو التمويل، أو الرقابة، أو الصيانة، أو التسويق، أو علاقات العمل، أو تطوير الإنتاج، الخ.؟

٨- ما هي الحالة الراهنة للتنظيم الببليوجرافي في الحقل؟ هل هناك حصيلة جوهرية من الإنتاج الفكري تتناول تشابك هذه المشكلة الجزئية وتجمع معاً الأجزاء المتصلة من مجالات موضوعية متعددة؟ هل توجد ببليوجرافيات، وكشافات، وخدمات استخلاص، وكتب تعريف مطبوعة صممت خصيصاً من أجل مجال هذه المشكلة الجزئية، أم هل من الضروري الاعتماد على الأجزاء التي تتصل بالمشكلة من خدمات صممت من أجل موضوعات متعددة؟

٩- إلى أي حد ترد المعلومات المطلوبة، سواء للقرارات الإدارية أم للبحث، في مواد وقتية لا تجارية، مثل تقارير الشركات، اتفاقات إدارة الأعمال، قصاصات الإعلان، الخ.؟

١٠ـ هل المعلومات المطلوبة غير مسجلة ويمكن الحصول عليها فقط خلال مصادر شخصية، وإلى أي مدى هي كذلك؟

١١ـ في أي شكل مادي أو في أي وسيلة من وسائل النشر توجد المواد عادة؟

١٢ـ ما هي مستويات أو أنماط التقديم التي ترد في الإنتاج الفكري: العلمية، أو الفنية التكنيكية، أو الإدارية، أو الشعبية؟

٤

نماذج الرجوع الى الانتاج الفكري

نموذج أو نمط الرجوع إلى الإنتاج الفكري عبارة عن مجموعة أو سلسلة الأفعال التي ينتقل القارىء من خلالها من مجال اهتمامه ،مهما كانت درجة تركيزه أو تشتته، إلى السجل الواحد أو مجموعة السجلات التي تحتوي على معلومات تتصل بمجال إهتمامه. ويمكن أن يطلق عليه « النموذج » أو النمط حينما تصبح نفس المجموعة أو السلسلة امرا معتادا ومألوفا وحينما تصبح موحدة بدرجة تسمح بالوصف والتحليل النمطي .

ولما كان هذا النموذج وليد عادة فردية أو جماعية، فهو يتكيف لا بطابع الإنتاج الفكري وبنيته ـ وبخاصة الخدمات الببليوجرافية ـ فحسب، بل هو يتكيف كذلك بعوامل تحدث اتفاقاً أو مصادفة تماماً، ومن ثم فقد لا يكون فعالاً بالضرورة، بل قد لا يكون له ما يبرره أحياناً. وهوليس ثابتاً بل هو عرضة للتعديل، إما خلال التحسين المقصود للخدمات الببليوجرافية، أو خلال تزايد الإعتياد على وجود استخدام مثل هذه الخدمات. ومن أجل هذا فليس من الحكمة أن نفترض أن دراسة الإستخدام الحالي لحصيلة من الإنتاج الفكري أو لمجموعة من الخدمات الببليوجرافية ـ أن هذه الدراسة تمثل القيمة التي تكمن فيها بدرجة كافية. بل ليس من الحكمة أن نخطط لعدد من الوسائل الببليوجرافية على أساس دراسة نماذج الإستخدام الراهنة

وحدها، لأن هذه النماذج قد تكون وليدة عادات استخدام غير سليمة. ومن الضروري أن نفرق عادة بين نماذج الاستخدام كما هي وبين ما يجب أن تكون عليه النماذج لتحقيق أكثر العلاقات فاعلية بين القارىء والمادة المكتبية. مهما يكن من أمر فإن عملية اختيار أو إنشاء نظام تصنيف لأي حصيلة من الإنتاج الفكري ينبغي أن تنبع دائماً من الفهم العميق لأي أجزاء النمط العام للرجوع يخدم الغرض المعنى أكثر من غيره، وأيها يحتاج إلى تكميله بعادات أكثر فاعلية، وأيها يمكن إنجازه بواسطة تصنيف أفضل التئاماً وأعمق وأوسع شمولاً.

وقد أجريت دراسات متعددة عن الكفاية الإنتاجية لفهرس المكتبة والببليوجرافيات الموضوعية ونظم التصنيف[١]، ولكن ليس بين أيدينا سوى دراسة موضوعية واحدة فقط عن الوسائل الببليوجرافية المستخدمة فعلاً في تحديد أماكن عناوين تطلب في مكتبة بالذات[٢]. فإذا لم تتوافر حصيلة منظمة من المعرفة التي تختص بمصادر المعلومات التي تؤخذ منها العناوين المطلوبة، فلن يتيسر افتراض أنماط الاحتياجات التي تسهم في تكوين عادات الرجوع إلا عن طريق الملاحظة العامة. وسوف نقترح فيما يلي خطوطا عريضة يمكن للمكتبي أن يضيف إليها المزيد من التفاصيل الدقيقة وذلك من خلال ملاحظته المباشرة والمركزة في وضع بالذات.

(أ) الأنماط العامة لعادات الرجوع

١ـ الإطلاع المستمر على واحدة أو أكثر من المجلات العلمية أو

---

(١) على سبيل المثال:

Kelley, Grace Osgood, the Classification of Books... (New York:Wilson, 1937), and Swank, Raymond «the Organization of Library Materials for Research in English Literature», Library Quarterly, 15 (1945). pp.49-74.

(٢) -Williams, Gordon, A Study of the Bibliographic Sources Used by Library Patrons (Unpublished Thesis : University of Chicago, 1952).

ومع وجود عدد من الدراسات التي اعطيت لها أمثلة في (١) إلا أن هذا الجزء من الدراسات المكتبية لا زال بحاجة إلى المزيد من الدراسة لأن الدراسات الموجودة غير كافية (المترجم)

المهنية لكي يظل المرء على صلة بالتطورات العامة في مجال اهتمامه الأهم. ويمكن الحصول على هذه المجلات في العادة خلال الاشتراك الشخصي أو العضوية الشخصية، ومسئوليه المكتبة هنا محدودة جداً. ويمكن متابعة الهدف العام نفسه عن طريق حضور اللقاءات أو المؤتمرات المهنية، أو المواظبة على الاتصالات الشخصية غير الرسمية، أو خلال المراسلة. وقد تكون المكتبة هنا مسئولة مسئولية إضافية هي توفير خدمة إرشادية، إما خلال الأدلة المطبوعة أو خلال الاحتفاظ بملف يضم الأفراد والمنظمات الهامة في الحقل، وفي لصق إعلانات عن اللقاءات وبرامجها أو إرسالها بالبريد.

٢- الإطلاع العرضي أو المرتب على مجلات المفاتيح في الحقول الهامشية أو المتصلة، والقراء ينتظرون من المكتبة أن توفر هذه المجلات، وأن تعرضها بصورة تحفز على استخدامها. ومن المتوقع أيضاً أن يقوم المكتبي بتصفح مثل هذه المجلات، وأن يمرر على العاملين بالمكتبة بياناً بالمقالات التي ينتظر أن تحظى بالاهتمام أو تكون ذات فائدة. وقد تختلف صورة إعلام الأفراد فقد يكون الإعلام في صورة إعارة المجلات ذاتها لإثارة الاهتمام لمراجعة بعض المقالات، وقد تكون في صورة استنساخ قوائم بعناوين مقالات من عدد من المجلات، أو في صورة الاستنساخ الفوتوغرافي لقوائم المحتويات، وقد تكون في صورة إعداد خدمة استخلاص كاملة.

٣- الرجوع بصفة دورية إلى الملخصات في الحقل، وهذه الملخصات تكون عادة في صورة الكتب الدراسية التي تصدر حديثاً لأغراض التعليم الراقي أو في صورة مسوح للتطورات الحديثة في الحقل. وسوف يطلع القارىء على هذه العناوين من التعريفات التي تنشر في المجلة التي يتسلمها ولكن قد ينتظر من المكتبة ألا توفر المجلدات المعروفة فحسب بل توفر كذلك إرشاداً إلى المعالجات المتشابهة في الحقول الهامشية أو المتصلة التي لا تغطيها عادة الأجزاء التي تختص بتعريف الكتب في مجلات المفاتيح.

٤- البحث العرضي عن كل الإنتاج الفكري، أو عن كل الإنتاج

الفكري الذي صدر في نطاق عصر معين، أو عن أهم الإنتاج الفكري المتعلق بموضوع معين. وهذا النمط من الرجوع هو في الخدمة المكتبية مفتاح إلى المجال الموضوعي، ومن المنتظر أن تكون المكتبة قادرة على توفير القائمة الأساسية التي تضم كل الإنتاج الفكري عن الموضوع، ثم يقوم المكتبي أو القارىء بالإنتقاء من بينها بعد ذلك على أساس التاريخ، أو الأهمية، أو وجهة النظر، الخ. ويمكن اللجوء إلى فهرس المكتبة وكذلك الخدمات الببليوجرافية المتاحة لهذا الغرض، وفي هذه النقطة بالذات سوف يكون من المفيد والهام تحقيق التكامل الفعّال بين الفهرس والخدمات الببليوجرافية الأخرى. ومن المظاهر الهامة التي تبرز فيها قيمة الفهرس المصنف أنه يعرض بطريقة مقننة كل العناوين التي تنتمي إلى حقل معين ويعرضها في علاقاتها المنطقية.

٥ـ البحث المباشر عن أحد العناوين أو عن عدد محدود من العناوين التي تعالج مشكلة واحدة مخصصة في داخل موضوع عام. ويختلف هذا النوع من البحث عن سابقه في الدرجة لا في النوع، ولكن الراجح أنه يستلزم خدمة تكشيف أو استخلاص أو خدمة ببليوجرافية على أعلى مستويات التخصص. وحينما تتواتر مثل هذه المشكلات في داخل مؤسسة ما، فإن المكتبة هي التي تقوم بتكميل الخدمات الببليوجرافية المطبوعة بخدمة أخرى أعدت محلياً، الغرض منها أن تتوافق مع الحاجات المخصصة للمكتبة.

٦ـ البحث عن عنوان مخصص معروف أو مؤلفه معروف أو هما معاً، وهو لا يستلزم إلا استخدام الفهرس لتحديد رقم الطلب، فإذا لم يكن الكتاب في مجموعة فسوف يتطلب الأمر استخدام فهرس موحد مناسب أو ببليوجرافية تعطي الرموز التي تحدد أماكن العناوين، أو قد يتطلب الأمر الاستفهام شخصياً لتحديد مكان أقرب نسخة متاحة. وهذه هي إحدى مشكلات الوصول المادي إلى الكتب، وهي تختلف في نوعها عن البحث الموضوعي الذي هو الوظيفة الرئيسية للفهرس المصنف.

٧ـ البحث عن حقيقة مخصصة. وأول ما يرجع المرء إليه هنا هو

الكتب الموجزة، أو الأدلة، أو الموسوعات الخاصة بالموضوع، أو المعلومات المجمعة، أو المعادلات، الخ.، ولكن إذا لم تكن الحقيقة المطلوبة موجودة في هذه المصادر فلابد أن يستخدم الجهاز الببليوجرافي كله في عملية البحث عن عنوان كتاب أو مقال يرجح أنه يحتوي على المعلومة المطلوبة. وقد يمتد البحث إلى الإستفسار الشخصي، ويسهله وجود ملف محلي يضم الأفراد والمؤسسات التي يعرف عنها اهتمامها بالحقل، أو قد يستفاد بمصادر المكتبات الأخرى. وهذا النوع من البحث هو الذي يثير أمام الفهرس مشكلة صعبة جداً هي مشكلة العمق أو التعمق أو التحليل، وهي مشكلة لا يمكن حلها إلا عن طريق وجود المكتبي الفرد الذي يعرف ظروف الوضع الذي يعمل فيه معرفة كاملة. ومن الواضح أنه يتعذر الاحتفاض بمهرس يمكن أن يخدم كدليل إلى كل الحقائق، وليس من الممكن من الناحية العملية أن نحاول تضمين حتى عدد صغير من الحقائق الهامة المتواترة إلا إذا كانت تكاليف البحث السريع تزيد على تكاليف التحليل المتعمق في الفهرس.

٨- البحث عن المعلومات الأصلية (الأساسية). وهنا تزيد الاحتمالات إلى حد يصبح التعميم معه صعباً، ومع ذلك فلا زالت هذه مشكلة متزايدة الأهمية بالنسبة لكثير من المكتبات. وأنسب الحالات التي يصح أخذها في الاعتبار هي تلك الحالات التي ينتظر فيها أن تحتفظ المكتبة بملفات بالمعلومات الأصلية التي يتم إنتاجها داخل المؤسسة، مثل تقارير البحوث أو حتى أوراق العمل اليومي المنسوخة باليد، أو المعلومات الأصلية التي تطلب من مصادر خارجية متفرقة، كما هو الحال في التقارير السنوية للشركات في نفس الصناعة أو في نفس البقعة الجغرافية، الخ.، أو في حالة اتفاقات إدارة الأعمال التي تطلب من الإتحادات أو الشركات، أو في حالة قرارات التحكيم، أو المسوح التي يتم إنتاجها على أساس تجاري وتباع على أنها خدمة، وما إلى ذلك. وهذا النوع من المواد يثير مشكلات هامة سواء في التزويد أو في التنظيم، لأن المواد هنا تتطلب أكبر قدر من التعمق في

التحليل لتحقيق الفائدة المرجوة، وليست هناك في العادة خدمة مطبوعة تغطي المادة المطلوبة على وجه الدقة، وبالطريقة التي تناسب الحاجات الخاصة للأفراد الذين يعملون بها. وحينما يكون على المكتبة أن تنظم مثل هذه المواد، فقد جرت العادة بأن يتم الاحتفاظ بصفوف خاصة مستقلة عن الفهرس العام، ولكن يمكن أن يوسع نظام التصنيف بحيث يمكن الانتفاع به في مجموعات كهذه، وبهذه الطريقة يتم إدماج هذه المواد الخاصة مع المواد المشابهة أو القريبة منها في المجموعة العامة.

وليس ثمة حاجة إلى الإشارة إلى أنه لا يمكن إعداد آلة ببليوجرافية واحدة لخدمة كل هذه الحاجات. بل إن الأهمية أو الوزن النسبي لكل منها سوف يختلف من وضع لآخر ومن مكتبة لأخرى. ولذلك فإن على المكتبي أن يحلل وضعه الخاص واضعاً هذه النماذج العامة في ذهنه لكي يحدد:

(١) ما هي النماذج الأكثر حيوية بالنسبة لعملائه،

(٢) وما هي النماذج التي يمكن أن يفي بها نظام التصنيف الذي يختاره.

وينبغي أن يقيم نظم التصنيف المتاحة له في نطاق إطار الرجوع هذا على ضوء البؤرات التي يتركز حولها اهتمام قرائه. وحينئذ يمكن أن يختار اختياراً واعياً من بين نظم التصنيف الموجودة أو يقرر إنشاء نظامه الخاص[١].

---

(١) نورد فيما يلي أمثلة على نظم التصنيف المتخصصة التي طبعت ويمكن لأي مكتبة كبيرة الحصول عليها:

Glidden S.H. and Marchus, Dorothy. A Library Classification for public Administration Materials (Chicago: Public Administration Service and The American Library Association, 1942).

Harvard University. School of Business Administration. Baker Library, A Classification of Business Literature (New York: H. W. Wilson Co., 1937).

Lynn, Jeannette Murphy, an Alternative Classification for Catholic Books..., 2nd ed. Rev. (Washington, D. C: Catholic University of America Press, 1954).

وليس هناك حل مثالي لأي وضع من الأوضاع؛ وعلى المكتبي أن يعمل بالضرورة في إطار القيود التي تفرضها عليه المصادر الموضوعة تحت تصرفه. ولابد أن تنبنى سياسة اتخاذ القرارات الخاصة باختيار نظام التصنيف ثم تطبيقه على المبادىء الإدارية السليمة التي سوف ترشده إلى الإنتفاع بالوسائل التي تحت تصرفه على أفضل وجه.

وتحتفظ جمعية المكتبات المتخصصة (الأمريكية) في مقرها الرئيسي بمجموعة من نظم التصنيف المتخصصة وقوائم رؤوس الموضوعات التي يمكن الاطلاع عليها بها أو استعارتها للاطلاع عليها. وهناك قائمة بهذه النظم ورؤوس الموضوعات يمكن استعارتها عند الطلب.

وقد جمعت هذه القائمة في العمل التالي.

Denison, Barbara, Selected Materials in Classification: Abibliography. New York: ication: Special Libraries Association, 1968 142p

وهو يضم أكثر من ثلاثمائة من التصانيف وقوائم رؤوس الموضوعات المتخصصة ومواد عن التصنيف ورؤوس الموضوعات (المترجم)

وقد اهتم جماعة البحث في التصنيف (لندن) بمشكلات الخطط المتخصصة وأعد أعضاؤها ما يريد على عشرين منها على اساس مبادىء التحليل الوجهي. وقد أعد المترجم تصنيفا عربيا متخصصا لعلوم الدين الاسلامي يمكن الاشارة اليه (المترجم)

٥ الاعتبارات الادارية في التخطيط للفهرس

بعد أن يختار المكتبي أو ينشىء نظام التصنيف الصالح، يبقى عليه أن يتمم هذا النظام بحيث يستحيل إلى آلة فعالة لتنظيم المجموعة. والتصنيف أداة هامة بالنسبة للمكتبي، إلا أنه لا يعمل من تلقاء نفسه. فليس التصنيف إلا الإطار البنيي الذي ينبغي أن يبنى حوله الجهاز الببليوجرافي للمكتبة. ولابد أن ينبنى التخطيط لهذا الجهاز الببليوجرافي كلية على اعتبارات إدارية هامة معينة، وسوف نتناول هذه الاعتبارات هنا في ألفاظ عامة.

وهذا الجزء لابد وأن يكون أقصر وأقل اكتمالاً من الجزء الخاص بالتصنيف نفسه، لأن العلماء في بحثهم عن تصنيف مثالي قد كونوا حصيلة من المعرفة النظرية تفوق في مداها بكثير المعرفة المدونة الخاصة بنظرية إدارة المكتبات. ومع أن تاريخ التصنيف طويل، إلا أن السنوات الأخيرة فقط هي التي شهدت بداية اهتمام مهنة المكتبات بتطبيق المبادىء الإدارية على العمليات المكتبية. ولذلك فسوف لا ندخل في مناقشات طويلة عندما نعرض لإدارة عملية الفهرسة، لأن حصيله المعرفة المتجمعة لدينا والمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها هي نفسها غير كافية[١]. ومن هنا كان المرء مضطراً إلى

---

(١) هناك بحث أحدث صدر في عام ١٩٥٩ اي بعد ظهور الكتاب الذي بين أيدينا بثلاث سنوات وهو يتضمن بحثا عن العوامل الادارية عند اختيار وتطبيق نظام التصنيف، والعوامل الادارية المؤثرة في =

إعطاء بيان عام بعدد قليل من المبادىء التي قد تبدو صادقة من وجهة نظر الرأي الذاتي. وليس هناك بديل بعد هذه النقطة إلا أن نطلب المزيد من مجالات الاستكشاف.

(أ) علاقة الفهرس بالأدوات الببليوجرافية الأخرى

لا يوجد فهرس المكتبة في فراغ، كما أنه ليس المصدر الببليوجرافي الوحيد للمكتبي والعاملين معه. ولذلك فلابد أن يكون تشكيله بحيث يكمل، ولا يكرر، الخدمات الببليوجرافية الموجودة حينما تكون تلك الخدمات وافية بجزء معروف من حاجات جمهور المكتبة. وإذا ما تم تحليل حاجات جمهور المكتبة بالطريقة التي اقترحناها في الصفحات السابقة، فلابد أن يتبع ذلك استقصاء شامل وعميق لكل من الخدمات الببليوجرافية الموجودة. وقد تؤدي مثل هذه الدراسة إلى تحديد مجال الفهرس. ولن يستند الكثير من هذه القرارات إلى رغبات محددة قاطعة، لأن خدمات ببليوجرافية قليلة هي التي سوف تفي بالمطالب المحلية المطلوبة منها. ولذلك فسوف يكون المكتبي مضطراً إلى أن يزن قيمة هذه الخدمات، وأن يقارن وجوه النقص فيها بتكاليف الاحتفاظ بفهرس يمكن أن يقدم درجة مرضية من الضبط. وأشهر أمثلة هذه الخدمات التكميلية، هي بطبيعة الحال الخدمات الببليوجرافية المستمرة التي تنتمي أساساً، وليس بصورة قاطعة دائماً، إلى الإنتاج الفكري الدوري. (أي الببليوجرافيات الجارية). وهناك كثير من مكتبات البحث الكبيرة أيضاً تجد من الأنسب أن تستبعد من الفهرس الموضوعي كل العناوين التي تشتمل على الببليوجرافيات الموضوعية الراجعة على تحليل كاف لها، ومن الضروري هنا أيضاً أن توضح المكتبة لروادها السياسة التي تتبعها.

= هذه العملية، وأثر مسألة إعادة التصنيف على احجام المكتبيين عن التحول من نظام إلى نظام.

Downs. Robert, «The Administrator Looks at Classification»
In: The University of Illinois Graduate School of Library Science: The Role of Classification in the Modern American Library. (Champaign, 1959) pp.1-7. المترجم

(ب) علاقة المساعدة الشخصية بالتخطيط للفهرس

إن إعداد الفهرس بحيث يصبح واضحاً بذاته للقراء سوف يعتمد في درجته على عدة عوامل: تشابكه، وضخامته، والمهارة في تنظيمه، ودرجة تخصص الحقول الموضوعية التي يغطيها، ومهارة عملاء المكتبة في تداول الجهاز الببليوجرافي للمكتبة. ولكن يمكن زيادة منفعة أي فهرس خلال إضافة عامل آخر هو المساعدة الشخصية الفعالة للقراء من جانب العاملين بالمكتبة. ومقدار هذه المساعدة ونوعها وتكاليفها كلها عوامل هامة في تحديد المدى الذي سوف تذهب إليه سياسة المكتبة عند إنشاء الفهرس في الإعتماد على الشرح الشخصي للقراء، وهل يكون إلى درجة محدودة أم إلى درجة بعيدة.

وتقتصر المساعدة الشخصية للقراء في كثير من المكتبات على توجيه القارىء إلى الأدوات المناسبة مع إرشاده إلى كيفية استخدامها؛ وفي مكتبات أخرى يقوم العاملون أنفسهم بالبحث الفعلي. ولا شك أن الفهرس الذي يصلح لإجابة احتياجات الجماعة الأولى سوف يختلف اختلافاً تاماً عن الفهرس الذي يصلح للجماعة الثانية. أي أن الفهرس، بمعنى آخر، ينبغي أن يتكيف مع درجة معرفة هؤلاء الذين سوف ينتفعون به.

(ج) علاقة نوع المادة المحللة بالتخطيط للفهرس

لم يعد الكتاب التقليدي، أو المطبوع على هيئة الكتاب، يحتل المكانة السائدة التي كان يحتلها يوماً من الأيام. فهناك الآن أشكال مختلفة من المطبوعات تحتل مكاناً هاماً: المسلسلات، الدوريات، تقارير البحوث، المواد شبه المطبوعة، الميكروفيلم، الخرائط، اللوحات، السجلات المخطوطة من كل الأنواع، وربما كانت هذه الأشكال أهم ما يشغل أنواعاً كثيرة من المكتبات وينبغي أن توضح المكتبة للقارىء سياستها إزاء تحليل مثل هذه الوثائق في الفهرس وسوف تتشكل هذه السياسة بحسب كفاية التحليل الذي توفره الآلات الببليوجرافية التكميلية لهذه المواد، والأهمية النسبية لهذه

المواد بالنسبة لكل مكتبة على حدة، والوسائل المتاحة لتحليل هذه المواد بالطرق الأخرى (مثل ملفات المعلومات والنشرات) وبحسب ثبات قيمة هذه المواد بالنسبة للقراء، إما للعمليات الجارية أو بوصفها سجلات تاريخية. والمواد التي يبدو اليوم أنها ذات قيمة وقتية فقط قد يصبح لها غداً أهمية تاريخية كبيرة، ولكن نمط تنظيمها قد يكون مختلفاً كل الإختلاف. ومسئولية المكتبي هي تحديد الأهمية التي تكمن في المواد، واتخاذ التدابير اللازمة لعملية التحول، حينما يصبح التطور التاريخي للحقل عنصراً هاماً في وضع المكتبة.

(د) علاقة نظام التصنيف بترتيب الرفوف

جرى العرف في مكتبات الولايات المتحدة التي تحتفظ بفهارس مصنفة أن يستخدم نظام تصنيف واحد في تنظيم الفهرس، وفي تنظيم الكتب على الرفوف، مع أن درجة التخصيص أو الدقة في الأول أكبر منها في الثاني بكثير. وليست العلاقة هنا علاقة تلازم بالضرورة، وبخاصة إذا كانت المكتبة تتبع النظام المخزني ولا تسمح للجمهور بالتنقل بين الرفوف، ولكن في المكتبات التي تسير على مبدأ «الرفوف المفتوحة» حيث يكون للقراء حرية الرجوع إلى الرفوف، فقد يكون استخدام نظام واحد للغرضين أقل مدعاة للخلط، وقد تتأثر السياسة هنا بدرجة نظرة المكتبي وموظفيه وجمهور المستفيدين إلى التصنيف المطبق على الكتب، واستخدامهم له كمفتاح للوصول إلى المحتوى الموضوعي للكتب. وبالنسبة لهؤلاء الذين اعتادوا على اعتبار التصنيف مجرد وسيلة لإيجاد آحاد الكتب، فليس ثمة من داع لأن يكون هناك تطابق بين النظامين: ترتيب الرفوف، وترتيب الفهرس؛ بل إن اتباع الفهرس المصنف لنفس ترتيب الرفوف قد يكون تكراراً لانفاق الجهد في غير طائل.

(هـ) الرقابة على التكاليف

أشرنا في المناقشة السابقة إلى أهمية عامل التكاليف في تحديد سياسة

المكتبة في التخطيط للفهرس. ولا يوجد لدينا إلا عدد قليل من الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها عن تكاليف الفهرسة[١]، وليس هناك أية دراسة عن تكاليف الاحتفاظ بفهرس مصنف مقارناً بالأشكال الأخرى من التنظيم، بل ليست هناك أية دراسة مرضية عن الوفورات التي يمكن أن تحدث

---

(١) ألف الكتاب الذى بين أيدينا في سنة ١٩٥٦ ومن ثم فلم يكن هناك بد من عدم معرفة مؤلفيه للدراسات التي ظهرت بعد ذلك عن تكاليف الفهرسة والتصنيف. والمعروف أن معظم المكتبات الأمريكية تستخدم أحد نظامين: التصنيف العشري أو تصنيف الكونجرس. ومعظم المكتبات الأمريكية العامة تستخدم النظام الأول. ونظرا لظروف نشأته وارتباطه بصورة المعرفة في الوقت الذي ظهر فيه في أواخر القرن الماضي، ونظرا لجمود بنيته الأساسية منذ الطبعة الثانية فإن التصنيف العشري لكي يتابع عن كثب تقدم المعرفة البشرية المستمر والسريع فإن عليه من آن لآخر أن يجري تغييرات في أماكن الموضوعات. وقد كانت هذه العملية جديدة في الطبعة ١٥ لأنها كانت تخالف المبدأ الذي سار عليه ديوي منذ البداية وهو سلامة أرقام التصنيف وعدم تغييرها. ولكن منذ الطبعة ١٥ أصبحت هذه العملية جزءا أساسيا معترفا به في سياسة الخطة ولم يتردد محرروها في تسجيل ضرورة استمرارها. ولقدانعكس هذا في ضرورة اصدار الطبعات بسرعة تعادل ٥ سنوات في المتوسط بين كل طبعة وأخرى. ونظرا للعيوب الأخرى لديوي، ونظرا لأن هناك نظاما أفضل منه في نظر الناقدين الأمريكيين أنفسهم هو خطة مكتبة الكونجرس، فقد حدا هذا ببعض الشبان المتحمسين في غرب الولايات المتحدة إلى إجراء سلسلة من الدراسات التي تتناول تكاليف الفهرسة والتصنيف، والغرض منها أصلا هو اظهار عيب ديوي على المكتبات الامريكية مقارنا بتكاليف استخدام تصنيف مكتبة الكونجرس. وليس من شأننا هنا أن نتعرض لتفاصيل مناقشاتهم ولكن النتيجة النهائية التي توصلوا إليها جميعا هي أن ديوي ترف باهظ لا تقدر عليه إلا مكتبات أقل فأقل. ويمكن الرجوع إلى تقرير موجز عن هذه المناقشات ونتائجها في المصدر التالي: عبد الوهاب أبو النور: دراسة مقارنة لبعض نظم التصنيف البيليوجرافي لاستنباط الأسس لخطة عربية للتصنيف. (رسالة من كلية الآداب جامعة القاهرة) الفصل الأول من الجزء الأول.

وفيما يلي أهم الدراسات من مصادرها الأصلية لمن أراد المزيد:

Evans E. Dewey a Necessisty or Luxury? A Study of the Practical Economics of Continuing with Dewey Vs. Converting to LC. Lib. Jour., vol. 91, No. 18, Sep. 15, 1966. pp. 4038-46.

Gore, D; Angelected Topic; the Cost of Classification. Lib. Jour., vol. 89, No. 11, June 1. 1964, pp. 2287-91.

وقد ظهر بعد هذا كتاب يتناول كل مشكلات إعادة التصنيف وهو يكمل المصادر الخاصة بالجوانب الادارية والتكاليف:

Perreault, J. M. Reclassification: Rationale and Problems. Proceedings of a Conference. Maryland, School of Library and Information Services, 1968 191 p. (المترجم)

بفضل استخدام «فهرس» جيد، من حيث ضغط النفقات الأخرى للمكتبة أو زيادة فاعلية الجمهور الذي تقوم على خدمته. ومع ذلك فإن طابع عملية الفهرسة يسمح بتحليل التكاليف تحليلاً دقيقاً، لدرجة أنه يمكن تجزىء هذه العملية إلى العناصر المكونة لها، ثم عزل كل عنصر لقياسه على حدة. ولعل الأمر يختلف في حالة الوفورات التي يمكن أن يحدثها أي نوع من الفهرس في أي وضع مخصص، فقد تكون هذه أقل في درجة خضوعها للقياس الدقيق، ولكن يمكن على الأقل الوصول إلى نوع من التبصر والإدراك خلال تحليل الأوضاع التركيبية، والأوضاع المعملية التي يمكن إخضاعها للرقابة الدقيقة. ونحن ننصح المكتبي بالاحتفاظ بسجلات تكاليف دقيقة حتى يمكن أن تكون مصدراً للمعلومات اللازمة للدراسات الإدارية الدورية. وينبغي الاستفادة الكاملة من أساليب دراسة العينات، لأن الإحتفاظ بحسابات التكاليف قد يصبح هو نفسه مستنزفاً ثقيل الوطأة على موارد المؤسسة بصورة لا يمكن تبريرها.